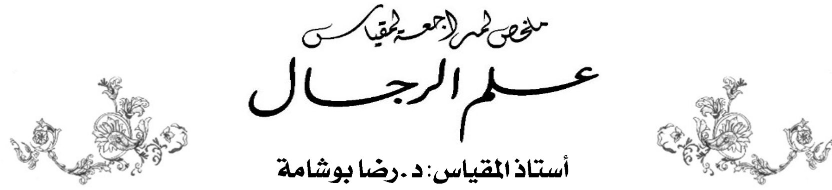
بسم الله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم تسليما


**جامعة الجزائر** **تخصص الحديث وعلومه**

**كلية العلوم الإسلامية** **ماستر 2- السداسي الثالث**



**أستاذ المقياس: د. رضا بوشامة**


*قبل البدء: تم تلخيص هذه المادة من تفريغات الأختين: ح/ج، إحسان للسنة الجامعية 2016-2017 وتفريغ الأخ فايز للسنة2015-2016، وتم التركيز على ما يجب حفظه وما رأيت ضرورته في المقياس، ولذلك جاء هذا الملخص مختصرا عن التفريغات السابقة ولم يتم حفظ عبارات الشيخ المناسبة للمحاضرة، من جهة أخرى تم نقل المقدمات التي قرئت في المحاضرة بنصها إن كانت قصيرة مميزة بعلامتي النقل ((...))، فإن كانت طويلة تم الإحالة إليها في الهامش؛ وما جاء مشطبا ~~هكذا~~ فللدلالة على عدم التأكد من صحة المعلومة، لكنها مذكورة في مصادر التلخيص*

## فهرس الملخص

مناهج العلماء في تصنيف في علم رجال ،ومتى بدأ في ذلك، وما هي الطرق التي اتخذت في تعريف أحوال الرواة وأشخاصهم، ولا شك أن الصحابة كانوا يأخذون الحديث مشافهة أو يأخذهم بعضهم عن البعض، وذلك لثقة الصحابة وعدالتهم، وكانوا يأخذون ممن عرف بحفظه وملازمته للنبيﷺ، ولما كثر الحديث وكثر الناقلون له في عصرهم احتاجوا للتثبت في هذا الحديث خاصة بعد ظهور البدع في أواخر عصر الصحابة رضي الله عنهم.

وكما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عليه رحمة الله ((*نبغ في آخر الخلافة النبوة بدعتان متقابلتان، تقابل المغضوب عليهم ولا الضالين: الخوارج يكفرون الخليفتين ومن تولاهما ويحلون دماء أهل القبلة، ويفعلون أهل الإيمان فعل اليهود بالنبي، والرّوافض يغلون فيمن يستحق الولاية والمحبة، فيطرونه إطراء النّصارى، حتى وصفوا البشرية بالإلهية وألحقوا الأئمة بالمرسلين*)).

هذا في عصر الصحابة، ثم ظهرت بدعتان متقابلتان: وهي بدعة **القدرية** الذين عظموا أمر المعاصي–كما قال ابن تيمية– حتى أوجبوا نفوذ الوعيد بجميع أهل الكبائر أو جميع المذنبين، ومنعوا شفاعة الشفعاء، ورحمة أرحم الراحمين، وأعظم أن يكون الله قدّرها أو شاءها، وسلبوا الإيمان بالكلية لمن اتصف بها من المسلمين؛ وبدعة **المرجئة** الذين استخفوا بأمر الواجبات والمحرّمات، حتى استبعد بعضهم نفوذ الوعيد على الكبائر والموبقات.

إذا هذه البدع ظهرت في أواخر عصر الصحابة، لذلك احتاج الصحابة في بعض الأحيان التثبت في نقل الحديث[1]، ثم حرص التابعون في السؤال عن الرجال والتثبّت، والسؤال عمن ينقلون هذا العلم، قال ابن سيرين: ((*لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة، قالوا سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيأخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثه*)).

وروى عن سليمان ابن موسى قال: ((*لقيت طاوسا فقلت حدثني فلان كيت وكيت، قال إن كان صاحبك مليّا فاخذ عنه*))، أي: عالما ثقة عدلا عارف بما يحدث فاخذ عنه.

ونص الحافظ ابن رجب في كتابه شرح العلل حيث قال: ((*ابن سيرين[ت 110هـ] أول من انتقد الرجال وميّز الثقات من غيرهم. ثم قال، قال يعقوب ابن شيبة قلت ليحي ابن معين أتعرف أحد من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم قال برأسه لا ، وروي أنه ما كان أشد انتقاء مالك للرجال. لأنه في الغالب لا يروي إلاّ عن أهل المدينة الأثر فيما رواه مسلم، عن بشر. سئل مالك عن رجل، فقال رأيته في كتبي، قال لا ، قال لو كان ثقة لرأيته في كتبي*)).

وذكر إمام الذهبي في من يعتمد قوله في الجرح والتعديل؛ قال: ((*فأوّل من زكى وجرح عند انقراض عصر الصحابة الشعبي [103هـ]، فلما كان انقراض عامة التابعين في حدود الخمسين ومائة تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف كالأعمش [148هـ]، وشعبة بن الحجاج [106هـ] ومالك ابن أنس، إلا أن كلامهم في الرواة قليل*)).

وعن هشام بن عروة عن أبيه قال: ((*إني لأسمع الحديث أستحسنه فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامعٌ فيقتدي*

---

(1)–انظر حديث جبريل في مقدمة صحيح مسلم: ((كان أول من قال في القدر...ثم أورد حديث عمر ابن الخطاب في سؤال النبي عن الإيمان والإحسان والإسلام))، وهذا ما يبين ما كان الصحابة في رد على أهل البدع.

*به، أسمعه من الرجل لا أثق به قد حدثه عمن أثق به، وأسمعه من الرجل أثق به قد حدثه عمن لا أثق به)).*

هذا بالنسبة للعصر الأول عصر الصحابة وعصر كبار التابعين، أمّا في المائة الثانية فاحتاج العلماء عن التنقيب أكثر ذلك لكثرة الرواة وكثرة الرواية، لذلك اشتهر عن علي ابن المديني أنه قال: ((*التثبت في الحديث نصف العلم ومعرفة الرجال نصف العلم*)).

قال عبد الرحمن المعلمي في بيان هذا: ((*ليس نقد الرواة بأمر هين فإن الناقد لا بد أن يكون على معرفة واسعة على أخبار المروية، عارفا بأحوال الرواة الناقلين، وطرق الرواية، خبيرا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن يعرف إلى أحوال الراوي متى ولد، وبأي بلد، وكيف هو في الدين والأمانة، والعقل والمروءة والحفظ، ومتى شرع في الطلب، ومتى سمع، وكيف سمع، ومع من سمع، وكيف كتابه، ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم، وبلدانهم ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعادتهم في التحديث، ثم يعرف مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ...ومع ذلك يكون متيقظا، دقيق الفطنة مالكا لنفسه لا يستلهيه الهوى، ولا يستخفّه بادر الظن، حتى يستوي النظر ويبلغ المقر ثم يحسن التطبيق لا يجاوز ولا يقصر*)).

## المصنفات في علم الرجال:

في العصر الأول لم تكن هناك مصنفات[2]، والعلماء تناقلوا هذه الأقوال في الرجال التي صدرت عن الصحابة وعن التابعين مشافهة، ولم يصنف مصنف مستقل وذلك لحاجتهم لتدوين سنن النبي ﷺ ، ولأن كلامهم في ذلك قليل ، ولم يصنف في هذا العلم إلا بعد المائة الثانية ، وأول من صنف في ذكر الرواة الإمام الليث بن سعد رحمه الله، (175هـ) وكتابه في التاريخ.

## علم الرجال:

يتعلق **بعلوم الإسناد**: هو سلسلة الرواة، أو **الراوي** وهو الناقل لهذا الحديث أو الخبر والذي أداه بصيغة من صيغ الأداء.

وعلم الرجال: **فهو علم يبحث عن أحوال الراوي ومعرفة شخصه، ويبحث في أوقاتنا المعاصرة في مناهج الأئمة في ذلك التصنيف في هذا العلم.**

01- **معرفة أحوال الراوي**: هي العلوم التي تبحث في الراوي من حيث القبول أو رد حديثه ويدخل فيها عدة أنواع:كصفة من تقبل روايته ومن ترد (شروط الراوي)، ويتكلمون في علم الجرح والتعديل بأنه جزء من علم الرجال: في الصحابة ، وفي الثقات والضعفاء، والمختلطين من الرواة، وفي المدلسين، وفي الوحدان.

02- **ما يتعلق بشخص الراوي**: هي العلوم التي تكشف عن ذات الراوي وتبحث عن شخصه وفي التعريف بالراوي وشخصه من ناحية التعريف به ومن ناحية الزمن والطبقة التي عاشها هذا الراوي.

**القسم الأول**: ما يتعلق بالتعريف بذات الراوي وشخصه وهو أنواع: (أ) الأسماء والكنى، (ب) معرفة من ذكر بأسماء متعددة، (ج) الألقاب، (د) الأنساب، (هـ) الموالد من الرواة، (و)أوطان الرواة وبلدانهم، (ز) الأسماء المفردة والكنى، (ح) المتفق والمفترق، (ط) المؤتلف والمختلف، (ي) المتشابه.

**القسم الثاني**: ما يتعلق بالزمن التاريخي للراوي، وهو أنواع: (أ)الولادة والوفاة، (ب) علم الطبقات، (ج)معرفة التابعين، (د)

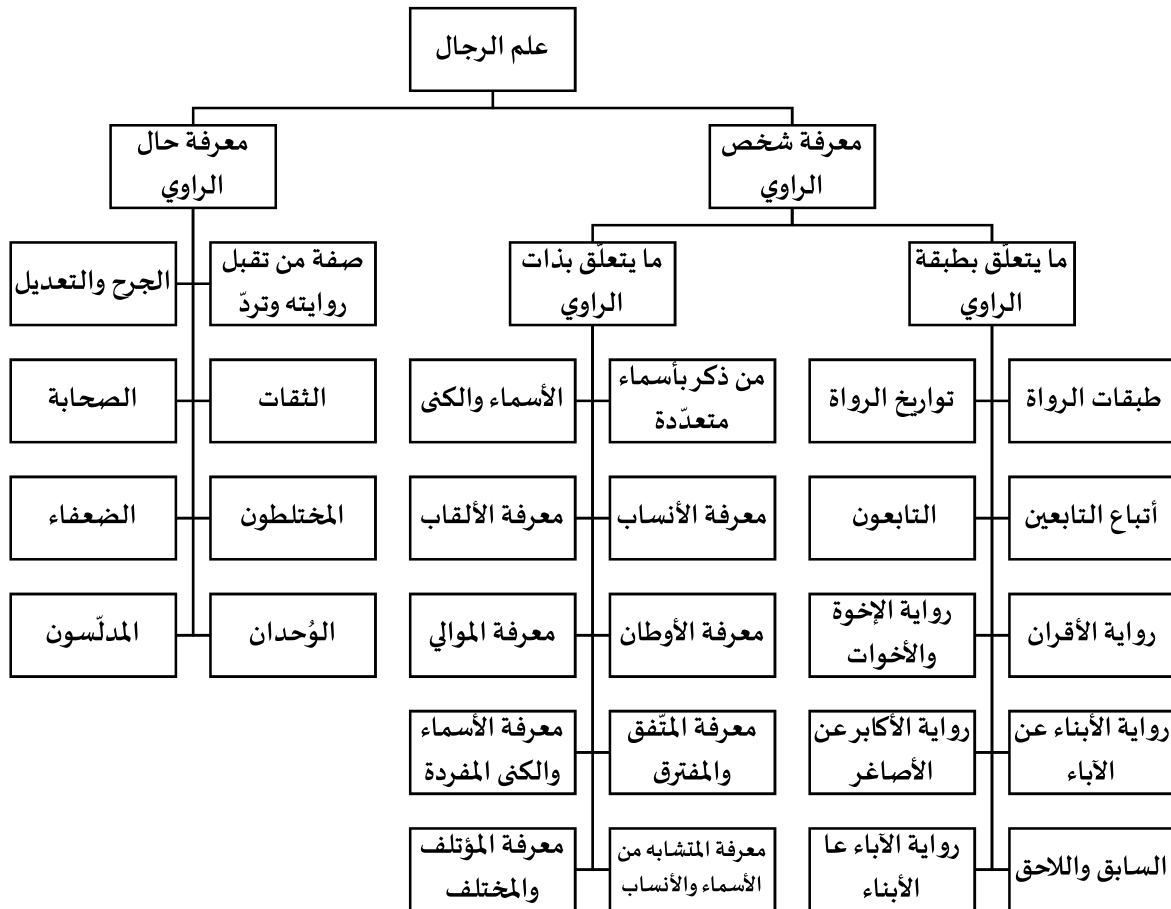
---

(2)–انظر مقدمة المجروحين لابن حبان فقد بين المراحل التي مر عليها التصنيف في علم الرجال أو الجرح.

أتباع التابعين، (هـ) رواية الإخوة والأخوات، (و)رواية الأقران بعضهم عن بعض، (ز) رواية الأكابر عن الأصاغر، (ح)رواية الآباء عن الأبناء، (ط)رواية الأبناء عن الآباء، (ي)السابق واللاحق.

ما يتعلق معرفة بحال الراوي: (من حيث قبول حديثه أو ردّه، العدالة، سماع الصبي، التحمل، الكافر، رواية الكذاب، رواية المجهول..) وهو علم قائم بذاته كعلم الجرح والتعديل.

## مخطط وحدة علم الرجال



## 01- تعريف الصحابي:

الإمام العلائي ذكر خمسة أقوال: أهل الحديث: ((*أنه كل مسلم رآه النبيﷺ ولو لحظة وعقل منه شيئا فهو صحابي سواء كان ذلك قليلا أم كثيرا*))، وقال أحمد: ((*أنه كل من رأى النبيﷺ أو صحبه يعد صحابيا*))، وقال البخاري: ((*من صحب النبيﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه*))، وقيل في تعريفه: ((من لقي النبيﷺ مسلما ومات على إسلامه)).

أما الحافظ ابن حجر فله تعريف جامع قال: ((*من لقي النبيﷺ مؤمنا به ومات على الإسلام ولو تخللت ردة في الأصح*)).

والمراد **باللقاء** ما هو أعم من المجالسة والصحبة والمماشاة ووصول أحدهما إلى الآخر سواء كان ذلك بنفسه أم بغيره [أي حمله غيره إلى النبيﷺ صغيرا]، والتعبير بـ"اللقي" أولى من قول بعضهم "الصحابي: من رأى النبيﷺ"، لأنه يخرج حينئذ ابن أم مكتوم ونحوه العميان وهم صحابة بلا تردد، واللّقي أعم من الرؤيا.

"**مؤمنا**: يخرج الكافر به فصل ثانٍ يخرج من لقيه مؤمنا بغيره من الأنبياء، لكن هل يخرج من لقيه مؤمنا بأنه سيبعث ولم يدرك البعثة كبحيرة؟.

وفصل ثالث يخرج من لقيه ومات على الردة كعبيد الله بن جحش وابن خطل.

ولو تخللت الردّة؟، فاسم الصحابي باق له وهو القول الأصح إشارة إلى وجود الخلاف في المسألة؛ والراجح أنه صحابي من قصة أشعث بن قيس أنه كان ممن ارتد، وأوتي به إلى أبي بكر أسيرا فعاد إلى الإسلام فقبل منه ذلك وزوجه أخته، وذكر في الصحابة وخرجت أحاديثه.

## 02- بما تثبت الصحابة:

تثبت الصحبة بأحد أربعة أشياء: (أ) التواتر، (ب) الاشتهار، (ج) أن يخبر عن نفسه بأنه صحابي (بشرط العدالة)، (د) تنصيص التابعي الثقة أنّ فلانا صحابي.

## 03- أهمية معرفة الصحابة:

تتضح أهمية معرفة الصحابة في: (أ) الوقوف على اتصال الرواية أو عدم اتصالها، (ب) معرفة أحوالهم من حيث الاسم أو الكنية...، (ج) الصحابة هم أصل كل العلوم الشرعية فهي انبثقت منهم نقلا أو ممارسة.

## 04- الكتب التي صنفت في الصحابة:

فمن كتب المتقدمين:

(أ) **معجم الصحابة**: للإمام أبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي [317هـ] ويعد من أهم الكتب إلا أنه ناقص فليست له مقدمة مبتدأ بترجمة أبي بن كعب، ويذكر اسم الصحابي وبعض أحواله ونماذج من مروياته؛ طبع بتحقيق محمد الأمين. 5 مجلدات، مكتبة دار البيان بالكويت.

(ب) **معجم الصحابة** لابن قانع [ت351هـ]، وهو كتاب كامل وليست فيه مقدمة؛ إلا أنه لم يستوعب ذكر جميع الصحابة وليس فيه ذكر للصحابيات، وهو يستدل على الصحبة بمروياته عن النبيﷺ، طبع في 3 مجلدات بتحقيق صلاح المصراتي

(ج) **معرفة الصحابة**: للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني [395هـ] ، وهو كتاب ناقص، ظهر منه جزء صغير وابتدأ بترجمة الأحنف بن قيس وذكر أن النبيﷺ

دعا له ولم يره، وأنكر ابن حجر عده في الصحابة [وكذا انتقده في عد أوسط بن عمرو البجلي لنفس السبب]

**(د) معرفة الصحابة**: للإمام أبي نعيم الأصبهاني [ت430هـ] وهو أحسن ما كتب، ذكر فيه كل من وقف عليه منسوبا للصحبة صحة كان ذلك أو خطأ مرتبا على حروف المعجم.

ومن كتب المتأخرين:

(هـ) **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: للإمام أبي بكر عمر يوسف ابن عبد الله ابن عبد البر الأندلسي [ت463هـ]، وهو أحسن ما كتب، وهو مطبوع في 7 مجلدات وهو مطبوع في دار الوطن، فيه 4225 ترجمة.

وقد بين **منهجه** في المقدمة: (أ) فلم يشترط ذكر من صحت صحبته، (ب) وذكر أولاد الصحابة ولو كان صغيرا، (ج) وذكر من آمن بالنبي ﷺ ولم يره –خلافا للمفهوم العام للصحابة، ولم يذكرهم على أساس أنهم من الصحابة بل كأنه أراد إحصاء من كان في قرن النبي ﷺ –، (د) بدأ بذكر النبي ﷺ وأصحابه وترك أنسابهم، (هـ) لم يذكر في كتابه من لم يسم أو سمي منسوبا لغيره كجدة فلان وعمة فلان كما صرح بذلك في خاتمة الكتاب، (و) رتبه على حروف المعجم.

والكتاب لأهميته ذيل عليه العلماء ذيولا كثيرة وعلقوا عليه تعليقات، من ذلك:

- **حاشية الاستيعاب**: لهشام بن أحمد أبو الوليد الوقشي [ت489هـ] صاحب التعليق على الموطأ.
- **تعليق**: لتلميذه أبي الوليد الحسين بن محمد الغساني الجياني فقد ترك له شيخه ابن عبد البر وصية في إلحاق من وجده من الصحابة ولم يذكره.
- **الاستلحاق على كتاب الاستيعاب**: لمحمد بن خلف أبو بكر ابن فتحون الأندلسي (519هـ) : من أكبر الذيول وفيه 4000ترجمة مستدركة، و كتاب:
- **أوهام أبي عمر ابن عبد البر في الاستيعاب**: له أيضا.
- **الإعلام لخيرة الأعلام من أصحاب النبي عليه السلام**: لإبراهيم بن يحي القرطبي أبي إسحاق المعروف بابن الأمين الطليطلي[ت544هـ]وهو مخطوط له نسختان إحداهما بالقاهرة، والأخرى بالمكتبة دمشق.
- **كتاب**: ليوسف بن الدباغ اللخمي الأندلسي [ت546هـ]، وهو مفقود نقل منه ابن الأثير وابن حجر.
- **كتاب**: لعبدالله بن محمد الأنصاري أبو محمد الأشيري الصنهاجي [ت561هـ] نقل منه ابن الأثير.

**(و) الجامع لما في المصنفات الجوامع لأسماء الصحابة الأعلام أولي الفضل والأحلام**: للحافظ عيسى بن سليمان الرعيني المالقي الأندلسي [ت632هـ]، طبع في المغرب كرسائل جامعية ثم بتحقيق مصطفى باحو، وبلغ عدد تراجمه: 7539، وذكر فيه كل من صحت صحبته ولو خطأ، وترجم لجماعة من الجن، وجعل رموزا لمصادره، وينقل من كثير من المصادر المفقودة كابن منده وغيره.

**(ز) الإصابة في معرفة الصحابة** للحافظ ابن حجر العسقلاني [ت856هـ] ، وذكر في مقدمته أنه قسم الصحابة إلى أربعة أقسام: **الأول**: فيمن وردت صحبته عن طريق الرواية أو عن غيره، **الثاني**: مما ذكر اسمه من الأطفال ومات عنهم النبيﷺ وهم في سن التمييز، **الثالث**: فيما ذكر في الكتب من المخضرمين ولم يرد أنّهم اتبعوا النبيﷺ ولا رأوه سواء أسلموا في حياته أم لا (وهم على

اتفاق أنهم ليسوا صحابة وإنما لقربهم في تلك الطبقة فأحاديثهم مرسلة)، الرابع: فيما ذكر على سبيل الوهم.

### 05- قضية المختلف في صحبتهم:

أشار ابن حجر في ختام كتابه إلى قضية المختلف في صحبتهم لأن كثيرا ما يقف الباحث في كتب الصحابة والرجال على عبارة فلان مختلف في صحبته وغيرها من العبارات الدالة عليها، وهي كثيرة في الكتب التي يستعملها المحققون وطلاب العلم؛ منها كتاب "تقريب التهذيب" لابن حجر؛ فله عدة عبارات توحي بان الراوي مختلف فيه؛ فهل يثبت له الصحبة فيحكم على حديثه بالاتصال أو لا يثبت له الصحبة فيحكم على حديثه بالإرسال، مثال ذلك:

> 840- **ثعلبة ابن زهدم الحنظلي** حديثه في الكوفيين مختلف في صحبته، وقال العِجلي: تابعي ثقة. د س.
>
> 3534- **عبد الله بن فيروز الديلمي** أخو الضحاك، ثقة من كبار التابعين، ومنهم من ذكره في الصحابة. د س ق.

بينما كان الذهبي يفرق بين من صحت صحبته ومن لم تصح باستعمال الألوان، فالأخضر للدلالة على صحة الصحبة، والأحمر للتابعي ومن حديثه مرسل، ومن ضَّبَ عليه فهو غلط اخطؤوا في ذكره في الصحابة؛ وغيره الذهبي كان يشير إلى بعض الرواة ممن اختلف في صحبتهم.

**وأسباب الاختلاف في إثبات الصحبة:**

وهي عديدة منها: (أ)اختلافهم في تحديد معنى الصحبة هل هو الرؤية أم السماع أم المصاحبة، (ب) تقارب المختلف فيهم في الطبقة، (ج) اتفاقهم في الأسماء والكنى والأنساب مع اختلاف طبقاتهم، (د) الوهم الذي يقع فيه بعض الرواة في إثبات صحبة الراوي، (هـ) أن يسقط من الإسناد الصحابي ويكون الحديث لتابعي، (و)أن يسقط شيئا يخص الراوي فيشتبه بغيره من الصحابة كأبي عبدالله الصنابحي، (ح) أن تسقط صيغة التحديث كالعنعنة فيتوهم الصحابة.

**المؤلفات في المختلف في صحبتهم:**

**(أ) نقعة الصديان في بيان من في صحبتهم نظر من الصحابة:** لمحمد بن الحسن الصاغاني [ت650هـ]، وهو مجرد تجريد لأسمائهم فيه زهاء 321 اسما مقسمة على أربعة فصول: في الصحابة الذين في صحبتهم نظر[عددهم: 179]، وفي الصحابة الذين نسبوا لأمهاتهم، وفي الذين غير النبي ﷺ أسماءهم، وفي أسامي المؤلفة قلوبهم

**(ب) الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة:** لمغلطاي [ت762هـ] وذكر فيه 1200 اسما، وقد يرجح ما يراه مناسبا لكل ترجمة، وقد جعل كتاب الصاغاني أصلا وزاد عليه

**(ج) الرواة المختلف في صحبتهم ممن له رواية في الكتب الستة:** لكمال قالمي الجزائري وأصله رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة1425هـ، وذكر فيه 187 روايا تتبعها من كتاب التقريب ورتبها على حروف المعجم.

## الوحدة الثانية: في معرفة أحوال الرواة[الثقات والضعفاء]

هو أصل علم الجرح والتعديل قال ابن الصلاح في مقدمته: *((النوع الحادي والستون: معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث هذا من أجل أنواعه وأفخمه فإنه مرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه، ولأهل المعرفة بالحديث فيه تصانيف كثيرة، منها*

*ما أفرد في الضعفاء: ككتاب الضعفاء للبخاري والضعفاء للنسائي، والضعفاء للعقيلي وغيرها، ومنها في **الثقات** فحسب ككتاب الثقات لأبي حاتم بن حبان، ومنها **ما جمع بين الثقات والضعفاء** كتاريخ البخاري وتاريخ ابن أبي خيثمة –وما أغزر فوائده–، وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي*)).

## 01- ما صنف في معرفة الثقات فحسب:

(أ) **معرفة الثقات**: للإمام أبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي [ت261هـ]، وله طبعتان: **طبعة** بتحقيق عبد المعطي قلعجي –وهي سيئة لكثرة أخطائها–، **وطبعة** بتحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي في مجلدين، وهي بترتيب الهيثمي والسبكي في معرفة الثقات من الرجال أهل العلم والحديث من الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم.

(ب) **تاريخ أسماء الثقات**: لابن شاهين الحافظ واسمه أبو حفص عمر بن أحمد ابن شهين [ت385هـ]، وأغلب مادته منقولة من العلماء السابقين؛ مطبوع بمجلد واحد بتحقيق صبحي السامرائي.

- دراسة تطبيقية لكتاب الثقات لابن حبان

(ج) **الثقات**: للإمام أبي حاتم ابن حبان البستي [ت354هـ]، مطبوع في تسع مجلدات والعاشر في الفهارس، بتحقيق عبدالرحمن المعلمي.

والإمام ابن حبان كل من ذكره في كتابه الثقات فهو صدوق عنده، وأما إذا وجد راو له حديث منكر، قال فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال: (أ) إمّا من فوق الشيخ الذي ذكره بإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره، (ب)أو يكون دونه رجل واه لا يجوز الاحتجاج به، (ج) أو الخبر يكون مرسلا لا يلزم به حجة، (د) أو يكون منقطعا لا يقوم بمثله حجة، (هـ) أو يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين من سمع منه.

وهذا هو العدل عنده إذا لم يعرف منه جرح –كما قال–.

ثم ذكر نوع آخر من الرواة من اختلف فيهم إذا ظهر عنده ثقة وضعه من الثقات، لأن شرطه العدل من لم يعرف منه الجرح.

وذكر المعلمي أن التوثيق عند ابن حبان على خمس درجات:

(أ)أن يصرح به كأن يقول متقن أو مستقيم، (ب) أن يكون الرجل من الشيوخ الذين جالسهم وخبرهم، (ج) أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة، (د) أن يعرف من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الراوي معرفة جيدة، (هـ)ما دون ذلك.

قال: ((*فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، **والثانية** قريبة منها **والثالثة** مقبولة **والرابعة** صالحة **والخامسة** لا يؤمن فيها الخلل*)).

(هـ) **المنتقى في أسماء الأئمة المرضيين والثقات المحدثين والرواة المشتهرين من التابعين فمن بعدهم**: لمحمد بن إسماعيل ابن خلفون الأندلسي.

## 02- الكتب التي صنفت في الضعفاء:

ممن صنف من المتقدمين: يحي بن سعيد القطان [ت198هـ] وهو تلميذ الإمام مالك، قال الذهبي: ((*وله كتاب الضعفاء لم أقف عليه ينقل منه ابن حزم وغيره*))، وصنف البخاري في الضعفاء، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني له كتاب: "الشجرة في أحوال الرجال"، وخصه بالضعفاء، وأبو زرعة له كتاب "الضعفاء"، وكذا النسائي والدارقطني وغيرهم، وكتاب "المجروحين" لابن حبان البستي، و"الكامل في الضعفاء الرجال" لابن عدي [ت365هـ] ويعد من أشمل الكتب، و"الضعفاء" لأبي جعفر العقيلي.

وممن صنف من المتأخرين: "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" للذهبي، و"لسان الميزان" لابن حجر العسقلاني، وستناولهما بنوع من التفصيل:

- **دراسة تطبيقية لكتاب"ميزان الاعتدال" للذهبي:**

"ميزان الاعتدال في نقد الرجال" هو أجمع الكتب في معرفة الضعفاء، وهو كتاب جليل مبسوط، ألفه بعد "المغني في الضعفاء والمتروكين"، وزاد في الميزان أسماء ما في المغني، وزاد معظمه من كتاب "الحافل في تكملة الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة" لأبي العباس الإشبيلي الطبيب المعروف بابن الرومية [ت638هـ] فهو ذيل على كتاب الكامل.

فالذهبي اختصر كتاب ابن الجوزي في (الديوان في الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين والثقات فيهم لين)، ثم ألف كتاب سماه ذيل الذيول.

**منهجه في كتابه:** (أ)يرتب الأسماء حتى على الآباء (ب) يجعل رموز الكتب الستة، مثلا [ع]: رمز الجماعة، [عو]: ما اتفق عليه أرباب السنة الأربعة، ومن لم يخرج له أصحاب الستة يتركه بلا رمز، (ج)وشرطه أن يذكر كل من تكلم فيهم بلين أو بأدنى لين، [مخافة أن يتعقب عليه] واستثنى أسماء الصحابة ممن ذكروا في البخاري وابن عدي وغيرهما لأن قد يكون عند البخاري ليس صحابيا ولكن ترجح عند الذهبي أنه صحابي فحذفه، أو لأن ذكره للصحابي ليس من باب التضعيف للصحابي بل من باب إنكار ما روايته كما فعلت عائشة لإنكارها لبعض الروايات، واستثنى أيضا الأئمة المتبوعين وإن ذكر أحدهم ذكرهم من باب الإنصاف، (د) لم يتعرض لمن كان صدوقا أو محله الصدق إلا من تكلم فيهم أو وصف بالبدعة، وكذلك لا يورد من تكلم فيهم المتأخرون إلا من تبين ضعفه، (هـ) قد يذكر أقواما من بعد عصر الرواية وممن ليس له رواية أصلا، (و) وذكر مراتب الضعف الشديد: الكذابون المتعمدون، ثم الذين يكذبون غير متعمدين أو الذين يكذبون في غير حديث النبيﷺ، ثم الحفاظ الذين في دينهم رقة وفي عدالتهم وهن، ثم على المحدثين الضعفاء من قبل حفظهم فلهم غلط وأوهام ولم يترك حديثهم في الاعتبار والشواهد لا في الأصول، ثم على المحدثين الصادقين أو على الشيوخ المستورين الذين فيهم لين ولم يبلغوا رتبة الأثبات، ثم من نصه أبو حاتم من المجهول ثم الثقات وصف فيهم بدعة.

- **دراسة تطبيقية لكتاب لسان الميزان لابن حجر:**

صنف الحافظ ابن حجر[ت852هـ] كتابا سماه [لسان الميزان] جعله كالذيل على لسان الميزان للذهبي ، والكتاب طبع عدة طبعات، والطبعة التي سنقف عليها: بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة وهي أحسن الطبعات.

**طريقته في التصنيف:** قال في مقدمة كتابه: ((*وقد كنت أردت نسخه على وجهه فطال علي؛ فرأيت ان أحذف منه أسماء من أخرج له الأئمة الستة في كتبهم أو بعضهم فلما ظهر لي ذلك استخرت الله تعالى وكتبت منه ما ليس في تهذيب الكمال وكان لي من ذلك فائدتان: إحداهما الاختصار والاقتصار فإن الزمان قصير والعمر يسير، والأخرى أن رجال التهذيب إما أئمة موثوقون وإما ثقات مقبولون وإما قوم ساء حفظهم ولم يطرحوا وإما قوم تُركوا وجُرحوا فإن كان القصد بذكرهم أنه يعلم أنه تكلم فيهم في الجملة فتراجمهم مستوفاة في التهذيب، وقد جمعت أسماءهم أعني من ذكر منهم في الميزان وسردتها في فصل أم الكتاب، ثم إني زدت في الكتاب جملة كثيرة؛ فما زدته عليه من التراجم المستقلة جعلت قبالته أو فوقه (ز)، ثم وقفت على مجلد لطيف لشيخنا حافظ الوقت أبي الفضل بن الحسين جعله ذيلا على الميزان ذكر فيه من تكلم فيه*

*وفات صاحب الميزان ذكره، والكثير منهم من رجال التهذيب فعلَّمت على من ذكره شيخنا في هذا الذيل صورة فيه إشارة إلى أنه من الذيل لشيخنا، وما زدته في أثناء ترجمة ختمت كلامه بقول انتهى، وما بعدها فهو كلامي وسميته لسان الميزان)).*

منهجه في التصنيف: (أ) حذف منه رجال الستة وذكرهم في فصل في آخر الكتاب على شكل فهرس فقط، (ب) إذا وجد من تُكُلِّم ولم يكن في الميزان يذكر مرمزا له بـ[ز] بينما يرمز لمن ذيله شيخه العراقي على الميزان بـ[ذ]، (ج) يذكر كلامه بعد فاصلة [انتهى]، وما قبله فهو من كلام الذهبي أو العراقي، (د) كل ما رمز له برمز [صح] فهي إشارة إلى توثيق الراوي، (هـ) كل ما قيل فيه أنه مجهول فهو لأبي حاتم، وكل من قال فيه: [فيه جهالة] أو [فيه نكارة] فهو من قوله، وكذا التوثيق، (و) في قسم الكنى غير الترتيب فكل من رمز له برمز [ص] فهو من الأصل، و[ذ] فهو من ذيل العراقي، ومن لا رمز له فهو زيادة، (ز) من كانت له كنية وترجمه من قبل في الأسماء فهو يحيل عليه، (ح) فهرس فقط لرواة الستة في آخر الكتاب، وكل من أشار له بـ[هـ] فهو مختلف فيه والعمل على توثيقه، (ط) أشار في ترجمة إسحاق بن نجيح الملطي أنه لم يخرج له أحد من الستة وذكره المزي في تهذيب الكمال للتمييز وذكره منبها له حتى لا يظن أنه راو أهمله لتشابهه مع راو آخر إسحاق بن عبدالله، (ي) الكتاب كله رتب الرواة على حروف المعجم مبتدأ بمن اسمه أبان.

مسألة: قال: ((*في تجريد الأسماء التي حذفتها من الميزان اكتفاءً بذكرها في تهذيب الكمال وقد جعلت لها علاماتها في التهذيب، ومن كتبت قبالته: (صح) فهو ممن تكلم فيه بلا حجة، أو صورة (هـ) فهو مختلف فيه والعمل على توثيقه، ومن عدا ذلك فضعيف على اختلاف مراتب الضعف، ومن كان منهم زائدا على من اقتصر عليه الذهبي في "الكاشف" ذكرت ترجمته مختصرة ليتنفع بذلك من لم يحصل له تهذيب الكمال*)).

فالكاشف للإمام الذهبي اقتصر على الكتب الستة فقط، لم يدخل من روى له ابن ماجة في التفسير أو أبو داود في المراسيل فيذكر ترجمته مختصرة مع أنه في تهذيب الكمال.

مثال: أبان ابن إسحاق وضع (صح)

**مسألة**: قد نجد ترجمة مختصرة مثل:

تمييز: إبراهيم بن مهدي الأبلي: عن شيبان بن فروخ، قال الأزدي: يضع الحديث، مات سنة 280

رمز له بتمييز، مسألة قضية من ذكرهم صاحب التهذيب في التمييز هل يلحقهم ابن حجر في [لسان]؟

التمييز: إذا تشابه أسماء الرواة أحدهما خرج له أصحاب الكتب الستة أو كلهم هذا أصل في التهذيب يذكره بكامله اشتبه مع الآخر ولم يخرج له من أصحاب الكتب الستة يذكره لكن لا يعلم لهم بعلامة (خ م ..) يذكره بصفة تمييز حتى يميز أنه لم يخرج له أصحاب الكتب الستة.

ونجد في ترجمة (ز): إبراهيم بن سيار بن هانئ النظام أبو إسحاق البصري فهذا كلام لابن حجر رمز له بحرف ز.

فهذا كتاب للحافظ ابن حجر فهو كتاب جامع لما فيه من الزيادات فهو مكمل للكتاب الميزان للذهبي ولا استغناء عن الميزان لأن الحافظ ابن حجر اختصر العديد من التراجم.

## 03-الكتب الجامعة بين الثقات والضعفاء:

وتسمى بالكتب الجرح والتعديل لأنها جمعت بين المعدَلين والمجرَحين من الرواة، فهذه الكتب تختلف حسب مسمياتها أو حسب مناهجها، فهناك كتب ما يسمى بالتاريخ كالتاريخ لإمام البخاري أو التاريخ لابن خيثمة...، وبعضها تسمى بـ"كتب الجرح

والتعديل" مثل ما فعله ابن أبي حاتم الرازي.. ومنها ما يسمى بـ"كتب السؤالات"، وهي: مجموعة من أسئلة يجيب عليها الحافظ الناقد لتلاميذه فتدون وتفرد بالتصنيف ، مثل:تاريخ ابن معين برواية الدوري وهو مطبوع في أربع مجلدات وهو من أكبر السؤالات[3].

وأجمع كتب الجرح والتعديل : [التاريخ الكبير] لإمام البخاري، وكتاب ابن أبي حاتم [الجرح والتعديل] .

- **دراسة تطبيقية لكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم:**

وهو مطبوع في تسع مجلدات بتحقيق عبدالرحمن المعلمي، وابن أبي حاتم [ت327هـ] جعل لكتابه مقدمتين[4]، وقد افتتحه المؤلف ببيان الاحتياج إلى السنة وأنها هي المبينة للقرآن، ثم ببيان الحاجة إلى معرفة الصحيح من السقيم وأن ذلك لا يتم إلا بمعرفة أحوال الرواة، وإنها يتمكن منها الأئمة النقاد، ثم أشار إلى طبقات الرواة وذكر نبذة عن الصحابة وتنزيههم وعدالتهم، وذكر مراتب الرواة وتلخص إلى أحوال الشيوخ المشهورين بالعلم، لذلك عده العلماء من الكتب الجامعة لما يحويه من فوائد عزيزة في النقد والعلل.

وقال: ((*قصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل إلى العارفين به العالمين له متأخرا بعد متقدم إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعة*))، أي قصد أن أقواله في الجرح والتعديل أخذها عن المتقدمين إلى أن وصل إلى سؤالات أبيه وأبي زرعة، وذكر أن هذه الأقوال مسندة إلى صاحبها.

فائدة: في قوله ((*قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم*)) لم يكتب فيها جرح ولا تعديل، هل العلماء يعدونها من المجاهيل؟

وقد أجاب بـ((*رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم إن شاء الله تعالى*)) وقد يحكى في الجرح والتعديل عن شيوخه غير أبيه وأبي زرعة، وقد يتكلم باجتهاده.

وعدد تراجم هذا الكتاب أزيد من 18 ألف ترجمة، يقول فيه المعلمي: ((*هو بحق أم الكتب الفن ومنه يستفيد جميع من جاء بعده*)).

ومنها كتب صنفت لاستيعاب الرواة، وهناك كتب صنفت في معرفة رجال كتب مخصوصة وهذا التصنيف بدأ في وقت مبكر في العقد الأول من القرن الثالث وهو ينقسم إلى قسمين: (أ) ما صنف في معرفة كتاب مفرد، (ب) ما صنف في معرفة كتابين أو أكثر.

فالقسم الأول مثل: الموطأ للإمام مالك بن أنس، ألف حول رجاله كتاب: "أسماء شيوخ مالك" لابن خلفون الأندلسي [ت636هـ]، "شيوخ مالك" لأبي مروان عبد الملك ابن حبيب السلمي [ت239هـ]، "تسمية رجال المذكورين في الموطأ" لأبي زكريا يحيى بن إبراهيم ابن المزين القرطبي [ت259هـ]، "رجال الموطأ" لأبي عبد الرحمن محمد بن أحمد بن المفرج القرطبي [ت381هـ]، و"تعريف فيمن ذكر في موطأ مالك من النساء والرجال" لأبي عبدالله محمد بن يحيى المعروف بابن الحذاء، وهو مطبوع في ثلاث مجلدات بتحقيق د.عزالدين المعيار الإدريسي

---

(3) السؤالات عن يحي بن معين المجلد الأول: دراسة، المجلد الثاني ترتيب الرواة على حروف المعجم، وأما أصل الكتاب فهو الثالث والرابع، وهنا إذا نقل الطالب من عن يحي بن معين من كتاب عباس الدوري يقول قال يحي بن معين قال فلان ثقة انظر مجلد2 ص كذا ومجلد4 ص كذا هي موضع واحد، فيظن الطالب أنها في موضعين وهو في الحقيقة انه في موضع واحد، الثاني هو فقط ترتيب للكتاب على حروف المعجم.

(4) اقرأ المقدمة: 9/1

وهي نسخة سيئة لما فيها من نقص، "رجال الموطأ" لأبي عمر الطلمنكي المعافري الأندلسي [ت429هـ]، "إسعاف المبطأ برجال الموطأ" للسيوطي [ت911هـ]

وهناك كتب لم تقتصر على الموطأ فقط، مثل: "أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري في الصحيح من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح"لابن عدي الجرجاني ، و"التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح "لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي [ت494هـ]، و"رجال صحيح الإمام مسلم" لابن منجويه الأصفهاني [ت428هـ]، و"تسمية شيوخ إمام أبي داود " لأبي الحسين الغساني .

**وأما القسم الثاني** فيمن صنف في معرفة كتابين أو أكثر: [وأكثر ما صنف في معرفة أصحاب الكتب الستة]، فمثله: "كتاب رجال البخاري ومسلم" للدارقطني ، و"الجمع بين رجال الصحيحين" لأبي الفضل محمد بن طاهر القيسراني، و"المعلم بشيوخ البخاري ومسلم لابن خلفون الأندلسي.

وأما الكتب في معرفة أكثر من أكثر من كتابين: [رجال الكتب الستة أو رجال الكتب الخمسة ] فمثل: "شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي في مصنفاتهم من الصحابة والتابعين إلى شيوخهم" لأبي بكر أحمد بن محمد البرقاني [ت425هـ] صاحب المستخرج، و"المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النَّبل" لابن عساكر [ت571هـ] وهو مطبوع بدار الفكر ، و"الكمال في معرفة أسماء الرجال" لأبي محمد عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي الجماعيلي [ت600هـ] وهو أول من جمع في رجال الكتب الستة.

- **دراسة تطبيقية لكتاب "تهذيب الكمال" للمزي**

**أصل الكتاب**: كنا قد سبق أن قلنا أن ممن صنف في الجمع بين الثقات والمجروحين وفي ذلك العلماء لهم مناهج عديدة، ومنهم من صنف في الذين ذكروا في كتب مخصوصة وأشمل في ذلك كتاب [الكمال في معرفة أسماء الرجال] لأبي محمد بن عبد الغني المقدسي [ت600هـ]، وهو أول من ألف في الجمع بين رجال الكتب الستة ولم يقتصر على شيوخهم فقط كما فعل ابن عساكر وغيرهم، ثم بعد ذلك صنف الإمام أبو الحجاج المزي كتاب الكبير الذي سماه "تهذيب الكمال"، أما مصنفه فهو جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن الدمشقي المشتهر بـ"المزي" وله كتابين كتاب "تهذيب الكمال من علم الرجال" في الجرح والتعديل وكتاب "تحفة الأشراف في معرفة الأطراف" وهو في معرفة أطراف الكتب الستة.

**موضوعه**: هو تهذيب لكتاب الكمال وكلمة التهذيب في اللغة هي التنقية، وقيل أصلحه، وموضوعه هو إصلاح لكتاب الكمال لعبد الغني المقدسي وليس هو اختصار لكتاب.

**منهجه**: وفي مقدمة الكتاب نجد منهجه في التصنيف، فالمزي اعتنى بالكتب الستة من ناحية علم الرجال، وقد انتقد المزي كتاب عبدالغني [الكمال] أنه لم يستوعب جميع الأسماء، ولم يتبع التراجم بشكل شاف بسبب الإغفال والإخلال.

فالمزي وقف على كتب أئمة الكتب الستة غير هذه الأسماء التي ذكرت في الكتب الستة وأضافها إلى كتاب الأصل في كتابه [التهذيب]، وجعل لها علامات أو رموز تميزها عن كتاب الأصل، [وتمييزها بعلامة تفرزها عنه، وهو أن أكتب الاسم، واسم الاب أو ما يجري مجراه بالحمرة وأقتصر في الاصل على كتابة الاسم خاصة بالحمرة.]

وجعلت لكل مصنف علامة، فإن تكرر الاسم في أكثر من مصنف واحد اقتصرت على عزوه إلى بعضها في الغالب، فعلامة ما اتفق عليه الجماعة الستة في الكتب الستة: [ع]، وعلامة ما اتفق عليه أصحاب السنن الأربعة في سننهم الأربعة: [4] ، وعلامة ما أخرجه البخاري في الصحيح: [خ] ، وعلامة ما استشهد به في الصحيح تعليقا: [خت] ، وعلامة ما أخرجه فِي كتاب القراءة خلف الإمام: [ز] ..و هكذا.

ثم قال: ((*ولهؤلاء الأئمة الستة مصنفات عدة سوى ذلك منها ما لم أقف عليه، ومنها ما وقفت عليه ولم أكتب منه شيئا، إما لكونه ليس من غرض كتابنا هذا، أو لكونه ليس فيه إسناد*))، ثم قال: ((*لأن عامة من ذكروا روايته في هذه الكتب المصنفة على التراجم لا يجري في الاحتجاج به مجرى من ذكروا روايته في الكتب الستة*)).

والمعنى أن هو اعتبر أن أصحاب الكتب الستة لهم كتب غير هذه الكتب التي اشترطها على نفسه لكن لم يدخلها في هذا الكتاب إما لأنه لم يقف عليه أو لا يدخل في شرطه لأنه ليس كتاب حديث وإنما هو في الرجال فقط وقد لا تذكر بأسانيد أو لا تذكر بكاملها، وأن هؤلاء الرواة الكذابين إنما ذكروا من باب التعليل مثلا ككتاب ما أغرب سفيان على شعبة أو شعبة على سفيان فهذا في موضوع الغرائب يعني الأحاديث التي رواها سفيان ولم يروها شعبة، وقد نجد بعض هذه الأحاديث ما رواها إلا المتروكون والضعفاء الضعف الشديد فنجد في ذلك هؤلاء ليس كمن ذكروا في الكتب الستة والأصل فيهم الاحتجاج ولا يصلون إلى درجة الكذب إلا نادرا فلذلك لم يدخل مثل هذه الكتب.

وقد جعل كل اسم كتبه بالحمرة رمزا من أخرج له ليعرف، وأنه يذكر من روى عنه ومن روى عنهم بترتيب حروف المعجم حيث

قال: ((*وذكرت أسماء من روى عنه كل واحد منهم، وأسماء من روى عن كل واحد منهم في هذه الكتب أو في غيرها على ترتيب حروف المعجم أيضا على نحو ترتيب الأسماء في الأصل، ورقمت عليها أو على بعضها رقوما بالحمرة يعرف بها في أي كتاب من هذه الكتب وقعت روايته عن ذلك الاسم المرقوم عليه، ورواية ذلك الاسم المرقوم عليه عنه، ثم ذكرت في تراجمهم روايتهم عنه، أو روايته عنهم كذلك، لتكون كل ترجمة شاهدة للأخرى بالصحة والأخرى شاهدة لها بذلك*)).

أي: من الفائدة أنه يذكر جميع مما استوعب من التلاميذ والشيوخ بترتيب حروف المعجم، ويذكر الراوي ويذكر من أخرج له من أئمة الكتب الستة.

مثلا يرمز لراوي خ م ت.. راشد بن كيسان الكوفي يبدأ بشيوخه مثل مالك وسعيد بن زبير وهنا لم يرمز لهم برمز، لأن الرواية لم تقع في الكتب الستة لكن يزيد بن الأصم وقعت روايته في بعض الكتب فذكر هذه الرموز. وروى عنه أيضا إسرائيل بن يونس خارج الكتب الستة، والجراح بن منيع عند ابن ماجه وجرير بن حازم عند مسلم وعند الترمذي وابن ماجة وغيره يرتبهم على حروف المعجم ويذكر بأي كتاب وقعت الرواية إن كانت له رواية.

ذكرت في تراجمهم روايتهم عنه، أو روايته عنهم كذلك، في ترجمة الجراح بن منيع يذكر من شيوخه راشد والعكس في ترجمة يزيد بن الأصم سيذكر من تلاميذه راشد، وهكذا يقع التأكد أن هذا الراوي هو المعني.

قال: ((*وإن كان الراوي ممن روى عنه هؤلاء الأئمة الستة أو بعضهم بغير واسطة، ابتدأت بذكر روايتهم، أو رواية من روى منهم عنه، ثم ذكرت من روى عنه من غيرهم على الترتيب المذكور*)).

يعني إذا كان هذا الراوي شيخ لأصحاب الكتب الستة يبدأ بذكر رواية أصحاب الكتب الستة تلاميذ على حروف المعجم، أما إذا كان أصحاب الكتب الستة رووا عنه بغير واسطة يبتدئ بهم.

وذكر أن أصول الكتب في الجرح والتعديل التي اعتمد عليها أربعة: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، و"الكامل" لابن عدي، و"تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر، بحيث ينقل عنهم ألفاظ الجرح والتعديل من غير ذكر للإسناد، وكذلك إذا ذكر بصيغة الجزم فهو صحيح عند المزي، وأما إن ذكر بصيغة التمريض ففي إسناده نظر وهذا نحتاجه في حالة تعارض القول عند إمام واحد.

ثم ذكر أن هذا الكتاب اشتمل على ذكر عامة الناس من أئمة والزهاد.. ممن ذكرت روايتهم في الكتاب ومن أراد زيادة في معرفة تراجمهم يرجع للكتب العشرة التي ذكرها.

في كتاب الكامل رتب الرواة على حسب الطبقات ابتدأ بذكر الصحابة الرجال منهم والنساء على حدة، والمزي أعاد ترتيبه على حروف المعجم، وذكر السبب لأن الصحابي ربما روى عن صحابي آخر عن النبي ﷺ فيظنه من لا خبرة له تابعيا فيطلبه في أسماء التابعين، فلا يجده، وربما روى التابعي حديثًا مرسلا عن النبي ﷺ فيظنه من لا خبرة له صحابيا فيطلبه في أسماء الصحابة، فلا يجده، أوقد يروي الصحابي عن الصحابي فإذا رتب على الطبقات فيظن أنه من طبقة الثانية.

وقد ذكر المزي فصولا لم يذكرها صاحب الكتاب الكامل وهي: (أ) فصل فيمن اشتهر في النسبة إلى أبيه، أوجده، أو أمه، أو عمه ونحو ذلك، (ب) فصل فيمن اشتهر بالنسبة إلى القبيلة، أو بلدة، أو صناعة ونحو ذلك، (ج) فصل فيمن اشتهر بلقب أو نحو ذلك، (د) فصل في المبهمات، ومن فائدتها تسهيل البحث عن الأسماء.

وهذا كما قلنا هذا كتاب جامع لأغلب رواة الحديث، وأيضا جامع لأغلب كلام للنقاد الحديث، وهذه طبعة لـ"بشار عواد" وهي في 35 مجلدا، وهناك طبعات أخرى بعضها مختصر... وهذا الكتاب اشتهر ومدحه بعض العلماء يقول الصفدي: ((وصنف "تهذيب الكمال" المجمع على أنه لم يصنف مثله))، وقال مغلطاي: ((*كتاب عظيم الفوائد، جم الفرائد، لم يصنف في نوعه مثله، لأن مؤلفه أبدع فيما وضع، ونهج للناس منهجا لم يشرع*)) وقال أيضا ((*قد صار كتاب التهذيب إذا اختلفوا قالوا بيننا وبينكم كتاب المزي*)).

أمثلة: ترجمة احمد بن سليمان المروزي قال هو احمد بن أبي طيب وهو مشتهر بأحمد بن ابي طيب فاخر ترجمته

أحمد ابن سنان ابن حبان القطان يذكر شيوخه، روى عنه النسائي في كتابه والباقون سوى الترمذي، بدأ بأصحاب الكتب الستة ثم انتقل إلى حروف المعجم، ثم يذكر كلام العلماء فيه ثم يذكر سنة وفاته، وقد يذكر بعض فضائله فيطيل في أمور لا قضية لها بالجرح والتعديل.

**ومن اعتنى بكتاب المزي:** تلميذه الذهبي" تهذيب التهذيب الكمال" طبع في 11 مجلد دار الفاروق الحديثية، وذيل عليه: "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة"، وكتاب " إكمال تهذيب الكمال" لعلاء الدين مغلطاي الحنفي [ت762هـ]، والمآخذ التي أخذها عنه المغلطاي عن كتاب المزي: طوال التراجم، واستيعاب جميع التلاميذ والشيوخ، ذكر أحاديث المترجم له بالأسانيد .

## ▪ دراسة تطبيقية "لكتاب تهذيب التهذيب" لابن حجر

وأما عن [تهذيب التهذيب] فهو تذييل لكتاب [تهذيب الكمال]، أول عمله هو اختصار "التهذيب" قال: ((*على طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة، وهو أنني اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة، وأحذف منه ما أطال به الكتاب من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية من الموافقات والابدال وغير ذلك من أنواع العلو*))، وحذف المرويات التي يذكرها المزي، والمزي في غالب تراجمه إذا انتهى من الترجمة فيذكر مرويات المترجم، والحافظ حذف مرويات المترجم وهذا أمر ثان.

والأمر الثالث وهو اقتصاره[5] على الشيوخ والتلاميذ، قال: ((*فاقتصرت من شيوخ الرجل ومن الرواة عنه إذا كان مكثرا على الأشهر والأحفظ والمعروف[6]*))، وقد يقتصر فقط على من روى لهم أصحاب الكتب الستة[7]، وفي حالة أن يكون الرجل قد عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه أذكر جميع شيوخه أو أكثرهم[8]، ولم يلتزم بترتيب الشيوخ والرواة في ترجمة واحدة على حروف المعجم[9] بل رتبهم على تاريخ الوفيات.

وقال في ما يدخله من الأقوال: ((*ظفرت به بعد ذلك من تجريح وتوثيق ألحقته، وفائدة إيراد كل ما قيل في الرجل من جرح وتوثيق يظهر عند المعارضة*)).

وقد يورد كلام الأصل بالمعنى[10]، قال: ((*وأحذف كثيرا من الخلاف في وفاة لرجل إلا لمصلحة تقتضي عدم الاختصار*)) وهذا الأمر الرابع من الاختصار، ولا يحذف من رجال التهذيب شيئا بل زاد من هو على شرطه وعلمها بقوله: ((*فما كان من ترجمة زائدة مستقلة فإنني أكتب اسم صاحبها واسم أبيه بأحمر*))[11]، وما زدته في أثناء التراجم قلت في أوله: "قلت"، فجميع ما بعد قلت فهو من زيادتي إلى آخر الترجمة.

وذكر الحافظ: ((*وقد ألحقت في هذا المختصر ما التقطته من "تذهيب التهذيب" للحافظ الذهبي، فإنه زاد قليلا فرأيت أن أضم زياداته لتكمل الفائدة، ثم وجدت صاحب "التهذيب" حذف علة تراجم من أصل الكمال ممن ترجم لهم بناء على أن بعض الستة أخرج لهم، فمن لم يقف المزي على روايته في شيء من هذه الكتب حذفه، فرأيت أن أثبتهم وأنبه على ما في تراجمهم من عوز، وذكرهم على الاحتمال أفيد من حذفهم*)).

وقال: ((*وزدت تراجم كثيرة أيضا التقطتها من الكتب الستة مما ترجم المزي لنظيرهم تكملة للفائدة أيضا*))، قد يكون مما له ذكر في الكتب الستة وليست له رواية فيحتمل أنه زاد تراجمهم، وبالجملة فهذا كتاب جامع لمن أراد البحث في الرواة فعليه بهذين الكتابين الكبيرين (تهذيب التهذيب وتهذيب الكمال).

## ▪ دراسة تطبيقية لكتاب "تقريب التهذيب" لابن حجر

والحافظ ابن حجر ألف مختصرا آخر سماه [ تقريب التهذيب] وهذا الكتاب هو عمدة المحققين والطلاب لأنه يذكر أحكام الراوي بطريقة مختصرة.

---

(5) والمتعقب عليه أن المزي أطال في ذكر التلاميذ والشيوخ مما يساهم في معرفة اتصال والانقطاع الروايات، ومعرفة الطرق.

(6) يتعقب عليه لو اقتصر على ذكر غير المعروفين لكان أفضل. حتى يعرف منهم المدلس.

(7) في حال كون الترجمة متوسطة.

(8) لما تكون ترجمة كبير يذكر فقط من عليهم رقم الشيخين، وقد يطول إذا عرف من ينقل إلا عن ثقة حتى يستفيد من تعديلهم.

(9) لئلا يقدم الصغير على الكبير.

(10) هنا لابد من رجوع لكلام الأصل في تهذيب الكمال.

(11) سواء كانت بالأصل أو مما هو زيادة.

والحافظ نظر في أقوال النقاد حيث جمع هذه الأقوال ورجح واستخرج زبدة هذه الأقوال [12] وصاغها صياغة دقيقة.

ذكر الحافظ ابن حجر أنه لما فرغ من كتابه تهذيب التهذيب حيث جمع بين كتابين للحافظ المزي وكتاب لمغلطاي (حيث صحح كثير من الأخطاء التي وقع فيها مغلطاي وزاد عليه في تراجم كثيرة لم يقف عليه لا المزي ولا مغلطاي).

وهو كتاب مختصر إلا أنه جاوز ثلث الأصل، فطلب منه تجريد الأسماء إلا أنه رأى أن يكون مختصرا بحيث أنه يحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل الأصح والأعدل ما قيل فيه في ترجمة لا تزيد على سطر بذكر اسمه واسم أبيه وجده ونسبه وهنا فائدة حتى لا يدخل في المؤتلف والمختلف، وكذلك زاد ابن حجر ضبط الحروف بالشكل وهو علم جديد، ويذكر حاله من جرح وتعديل، ويذكر العصر الذي فيه[13]، وذكر أن هؤلاء الرواة انحصر الكلام عل أحوالهم في اثني عشرة مرتبة وحصر طبقاتهم في اثني عشر طبقة[14]:

فأما المراتب: ذكرها العلماء قبل الحافظ مثل ابن صلاح وغيره وهذه المراتب تختلف من شخص إلى آخر، والحافظ لما رأى أقوال في هؤلاء من جرح وتعديل أراد ترتيبها إلى مراتب التعديل ومراتب التجريح ومراتب بين ذلك.

**وأعلاها** رتبة الصحابة فإذا ذكر صحابي فهو كذلك فلا يحتاج إلى تعديل، والمرتبة **الثانية** ممن هم أعلى مراتب التعديل الذين ذكروا بصفة على وزن أفعل أو تكررت صفة التوثيق فيهم لولا ما ذكر الصحابة لفضلهم وشرفهم في المرتبة الأولى، ثم تليها المرتبة **الثالثة** التي أفرد بصفة كفلان ثقة، حجة، ثم **الرابعة** من خف ضبطه قليلا وهو ما يسمى حديثه حسن [وقد يصحح ويخرج لأمثالهم البخاري ومسلم في بعض الأحيان، فهم في درجة التوثيق لكن أقل من المرتبة التي قبلها وقد يختلف فيهم العلماء قليلا].

وأما **الخامسة** فهي محل الإشكال من قصر درجته عن الرابعة قليلا ويشير له الحافظ بعبارات مثلا صدوق يهم.. لأن بعض العلماء قد يوثقه وبعضهم قد يضعفه، وبعضهم قد يذكر له أوهام وأخطاء وهو لاشك أنه جمع أقوال النقاد مادام أثبتوا له بعض الأخطاء ولم يوثقوا بإطلاق فجعله دون مرتبة الرابعة، ثم من ألحق فيهم البدعة هل يوصف بصدوق سيئ الحفظ أو يصفهم بشيء من بدعة، الذي يظهر أنه يصفهم بشيء من البدعة يقول صدوق فيه تشيع، أو صدوق رمي بإرجاع.. أنزلهم عن رتبة ثقة لما وصفوا به من بدعة، لكن عندما يقول ثقة فيه تشيع هل تؤثر في مرتبته عند الحافظ؟

الجواب نعم هي تؤثر مادام أنزلهم في المرتبة الخامسة، لكن الحافظ لم يلتزم في بعض الرواة مثل سعيد ابن أبي عروبة رمي بالقدر وقال ثقة حافظ جعله في المرتبة الثانية، هنا يظهر أن المحدثين في تطبيقاتهم لا ينظرون إلى مذهب الراوي وإنما لصدق روايتهم كما فعل البخاري وغيره.

ثم **السادسة**: ثم ذكر هذه المرتبة التي هي من مراتب المشكلة في هذا الكتاب (مرتبة المقبول) وصفهم بأنهم في الغالب لا يكون حديثهم إلا قليلا ولم يثبت ما يترك من أجله هذا يشير إليه بكونه

---

(12) تقريب التهذيب (ص 15) طبعة أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني

(13) وهذا يغني عن ذكر الشيوخ والتلاميذ

(14) أنظر تقريب التهذيب ص80

مقبول لكن لم يثبت فيه أيضا توثيق، إذا وجد له متابعة يقبل حديثه وإذا لم يوجد يبقى على ضعفه.

**والسابعة**: المجهول ينقسم إلى قسمين مجهول الحال ومجهول العين، فمجهول الحال اشترط أنه روى عنه أكثر من واحد ولم يورد فيه توثيق فهو يعد مستور الحال.

وأما **الثامنة**: من لم نجد فيه توثيق لمعتبر الذين يقبل قولهم في الجرح والتعديل ووجد فيه إطلاق الضعف ولم يفسر فيعبر عنه بالضعف (إذا وجد ضعف مفسر أو غير مفسر هذا ابن حجر يعمل فيه قواعد الجرح والتعديل بجمع أقوال النقاد وقد يرجح قول على قول ويجعله من الضعفاء)، وأما **التاسعة**: وهو المجهول العين لم يرو عنه إلا رجل واحد ولم يوثق.

ثم تبتدئ مراتب الضعف الشديد بـ **العاشرة**: وهو لم نجد له توثيق من أحد المعتبرين ومع ذلك ضعف بقادح في روايته لكثرة الأخطاء ..فهنا يشير إليه بساقط أو واه؛ و**الحادية عشر**: من اتهم بالكذب (لا يكذب في حديث النبيﷺ)، و**الثانية عشر**: من أطلق عليهم اسم الكذب والوضع.

ثم بعد ذلك بدأ بذكر الطبقات:

فجعل كل الصحابة في طبقة واحدة لكن يبين من له مجرد رواية من غير مجالسة للنبيﷺ، و**الثانية**: كبار التابعين (المخضرمون)، و**الثالثة**: الطبقة الوسطى كابن سيرين، و**الرابعة**: من روى عن كبار التابعين كالزهري، و**الخامسة**: الطبقة الصغرى روى عن الواحد أو الاثنين ولم يثبت لهم لقاء الصحابة، و**السادسة**: طبقات التابعين قسمت إلى (كبار التابعين، الوسطى، طبقة تليها، ثم الصغرى).

يبقى الإشكال في الطبقة **السادسة** التي هي الخامسة في التابعين، عاصروا الخامسة صغار التابعين ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة هم كالمخضرمين، والذي يظهر أنهم في طبقة التابعين لمعاصرتهم للصحابة.

ثم **السابعة**: (خرج من التابعين) طبقة كبار أتباع التابعين كمالك والثوري، و**الثامنة**: الطبقة الوسطى منهم كابن عيينة، و**التاسعة**: الطبقة الصغرى كالشافعي، (هذه الطبقات لأتباع التابعين)، ثم **العاشرة**: كبار الآخذين عن تبع الأتباع كأحمد بن حنبل، **فالحادية عشر**: الطبقة الوسطى كالذهلي والبخاري، ثم **الأخيرة** صغار الآخذين عن تبع الأتباع.

ثم ذكر الحافظ أن في تاريخ وفياتهم حيث في الأولى والثانية فهم قبل المائة، ومن الثالثة إلى الثامنة فهم بعد المائة، وإن كانوا من التاسعة إلى آخر الطبقة فهم بعد المائتين.

وذكر أنه يعلم لهم ويرقم لهم فإذا كان حديث الرجل في أحد أصول الستة اكتفى برقمه ولو أخرج له في غيرها.

هذا ما يتعلق بالكتاب وهو اختصار لما ذكر في تهذيب الكمال وما جاء في تهذيب التهذيب وهي من الكتب المهمة في بيان أحوال الرواة.

## الوحدة الثالثة: الاختلاط والمختلطون

بعد ما ذكرنا مناهج العلماء في التصنيف ندخل في موضوع ثالث وهو ما يتعلق بالرواة المختلطين، والمختلطون عند المحدثين من سوء حفظ الراوي، لكن هذا الاختلاط في الغالب يكون بتقدم سن الراوي أو إصابته بآفة من الآفات، فالاختلاط: هو سوء حفظ طارئ على الراوي وليس متأصلا فيه.

## 01- تعريف الاختلاط

والاختلاط **لغة**: هو فساد العقل، في لسان العرب اختلط فلان أي فسد عقله، وفي **الاصطلاح**: هو فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بخرف أو مرض أو موت ابن أو غيرها من الآفات التي تلحق ببعض الرواة، وعند **المحدثين**: هو سوء حفظ طارئ على الراوي إما لكبر أو غير ذلك

فالاختلاط على قول المحدثين هل هو بسبب فساد العقل أو يكون لأسباب أخرى؟ نعم يرجع للفساد العقل بسبب طوارئ العارضة من خرف أو مرض.. فالاختلاط الأصل فيه فساد العقل

ويعرف الاختلاط من خلال مرويات الراوي بمقارنتها بأول الرواية والرواية الأخيرة لذلك كانوا يحددون زمن الاختلاط لكثرة تتبعهم لهؤلاء الرواة.

## 02- حكم رواية المختلط:

العلماء قالوا إذا كان الاختلاط سبب في طعن الراوي فهذا الراوي له ثلاث حالات: الأولى: ما ثبت أنه حدث به قبل الاختلاط، الحالة الثانية: ما ثبت أنه حدث به بعد الاختلاط، الحالة الثالثة: ما اشتبه فيه الأمر ولم يتميز.

**الحالة الأولى** لها ثلاث صور:

**الصورة الأولى**: من جاء من طريق من تحمل عنه قبل الاختلاط: فهذا يقبل.

**الصورة الثانية**: ما جاء من طريق من تحمل عنه في حال الاختلاط وقبله لكنه يميز بين ما روى قبل الاختلاط وبعده، فهذا يقبل أيضا.

**الصورة الثالثة**: ما حدث فقط قبل الاختلاط في الرواة الذين حدثوا فقط قبل اختلاطهم ومنعوا من التحديث بعد الاختلاط فهؤلاء حديثهم مقبول.

**الحالة الثانية**: وهذا كثير في رواية المختلطين فإذا تبين أن الرواي حدث عنه بعد الاختلاط فإن هذه الرواية تكون مردودة

**الحالة الثالثة**: ما اشتبه عليه الأمر أو حمل عليه في حالين قبل وبعد فهذا يتوقف فيه الأصل فيه الرد حتى يتميز.

## 03- المختلطون من رواة الصحيحين:

في نقل مهم لابن رشيد السبتي في كتابه "السنن الأبين"[15]: ذكر أن هناك رجال في الصحيحين حكم عليهم بالاختلاط ولاتفاق العلماء على صحة الكتابين جعلوا رواية المختلطين فيها مقبولة كرواية المدلسين بأنهم صرحوا بالسماع، وكذلك رواية المختلطين فإنهم حملوها على أنها كانت قبل الاختلاط؛ وقد ذكر أن في الصحيحين هنالك من ميز وقت السماع وبعضهم أشكل عليه وهذا وصف بأنه روى عنه بعد الاختلاط وقال هذا كان ينبغي التوقف فيه لكن العلماء لقبول الكتابين أحسنوا الظن فيهم، وقال أن أبا حاتم بن حبان البستيّ سلك هذا في كتابه "التقاسيم والأنواع".

فابن حبان تناول أحاديث الثقات من المختلطين أحاديثهم على ضربين: إما أنهم إذا روى عنهم القدماء يعني سمعوا منهم قبل الاختلاط فهذا يحتج بحديثهم أو أنهم وافقوا الثقات من الروايات إذا شك في صحتها وثبوتها، فالمختلط الثقة عند ابن حبان إذا كان بين هذين الأمرين يحتج به.

(15) السنن الأبين لابن رشيد الفهري ص158

رد عليه ابن رشيد بقوله في بعض كلامه نظر، واستدل بإنكار يحي بن معين على وكيع بأنه حدث عن المختلطين حتى وهي أحاديث مستوية فهي في حال الاختلاط فلا تقبل، وأراد أن يبين ما دام الأمر يرجع لموافقة الثقات فلماذا لم تخرج أحاديث أولئك الثقات في كتابك وخرجت في المختلطين فالأصل أنك تخرج أحاديث الثقات لا أن تخرج أحاديث المختلطين.

قال وإن كان الاعتماد على الرواة عنهم يعني موافقتهم للرواة هذا **الأمر الأول** يقول ابن رشيد هذا لا نعتمد عنهم عندنا الثقات نعتمد على الثقات وهذا الأمر أيضا فيه نظر هذا الكلام الأول، وأما **الأمر الثاني** فقد قال وإن كان الاعتماد على الرواة عنهم وما قرؤوه عليهم من صحيح كتبهم كتبوها قبل الاختلاط يقول أن هذا حصل الانقطاع لحديث من باب الوُجادة (وهذا بعيد جدا أي وجدوا الأحاديث من الكتب الأولى في حال الاختلاط لأنه يعتبر هذا المختلط مثل الميت وهو الآن غير موجود وصار كتابه كالوجادة وهي من أضعف الطرق التحمل وهي ليست من باب الرواية )[16].

~~واستدل ابن حبان بأن الاختلاط لم يكن مطبقا فيهم نسبيا والآخذون عنه يلتمسون أوقات سلامتهم للأخذ عنهم. وابن حبان جعل الوقت عاما وليس الوقت الذي يتحين فيه رجوع العقل.~~

## 04- مصنفات في الاختلاط والمختلطين:

كتب الاختلاط جاءت متأخرة وابن الصلاح يقول: ((*هذا فن عزيز مهم، لم أعلم أحدًا أفرده بالتصنيفِ واعتنى به، مع كونه حقيقًا بذلك جدًّا*))، وبعدهم صنفت في ذلك مصنفات، منها:

(أ) كتاب المختلطين: لصلاح الدين العلائي: ذكر في من حصل لهم الاختلاط أنهم على ثلاثة أقسام: ((*فصل: فيمن حصل له اختلاط في آخر عمره من الرواة: أما الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم فهم على ثلاثة أقسام:*

***أحدها:** من لم يوجب ذلك له ضعفا أصلا ولم يحط من مرتبته إما لقصر مدة الاختلاط وقلته كسفيان بن عيينة وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم وإما لأنه لم يَروِ شيئا حال اختلاطه فسلم حديثه من الوهم كجرير بن حازم وعفان بن مسلم ونحوهما.*

***والثاني:** من كان متكلما فيه قبل الاختلاط فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه كابن لهيعة ومحمد بن جابر السحيمي ونحوهما.*

***والثالث:** من كان محتجا به ثم اختلط أو عمر في آخر عمره فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك.*

*وهذه أسماء من وقفت عليهم من الرواة المشار إليهم على حروف المعجم..*)) ثم ذكرهم مرتبين.

(ب) نهاية الاغتباط ممن روي من الرواة بالاختلاط: وهو الذي يليه.

(17)قال الشيخ بو شامة: ((وهذا لا شك خطأ لأن كما يعتبرون بالضعيف فكذلك يعتبرون بالمختلط يعني إذا وافق حديث المختلط مع الثقات فإنه يخرج له في الصحاح))اهـ.

(ج) الاغتباط بمن روي بالاختلاط: للحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي[ت841هـ]: يقول في مقدمة كتابه: ((*فهذا كتاب جمعته على حروف المعجم في الاسم واسم الأب في معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات وغيرهم، وذلك لأن الحافظ تقي الدين أبا عمرو ابن الصلاح قال في علومه: "إنه فن عزيز مهم لم أعلم أحداً أفرده بالتصنيف واعتنى به مع كونه حقيقاً بذلك جداً"، قال شيخنا الحافظ أبو الفضل العراقي فيما قرأته عليه وبسبب كلام ابن الصلاح: أفرده شيخنا صلاح الدين العلائي بالتصنيف في جزء حدثنا به ولكنه اختصره ولم يبسط الكلام فيه ورتبهم على حروف المعجم" انتهى". ولم أقف أنا عليه، وقد ذكرهم ابن الصلاح في علوم الحديث ستة عشر رجلاً ثقة، وقد زدت عليه جماعة كثيرة منهم ومن غيرهم.*

*ثم الحكم في حديث من اختلط من الثقات التفصيل، فما حدث به قبل الاختلاط فإنه يقبل، وإن حدث به فيه أو أشكل أمره، فلم يدر أأخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده فإنه لا يقبل.*

*وكان ينبغي لي أن أذكر في كل ترجمة من الثقات من أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده أو أبهم أمره ليعرف ما يقبل من حديثه دون غيره، وقد ذكر ابن الصلاح بعض ذلك، ولكن هذا يستدعي كتباً كثيرة من التواريخ وغيرها وبلدنا حلب عَري عن ذلك.*

*وقد ذكر شيخنا العراقي هذا في التراجم التي ذكرها ابن الصلاح في النكت على ابن الصلاح، وذكر بعض ذلك في شرح الألفية له، وقد قرأتهما عليه فمن أراد شيئاً من ذلك فلينظر في المؤَلَفين المذكورَين.*

*قال ابن الصلاح: " واعلم أن من كان من هذا القبيل محتجاً بروايته في الصحيحين أو أحدهما فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط". انتهى، وهذا من باب إحسان الظن بهما...ولم أذكر فيه من قيل فيه ساء حفظه بآخره ونحوه، فإن النسيان يعتري كثيراً الكبار في السن، وقد رقمت على من له شيء في الكتب الستة أو بعضها بالرقوم المشهورة عند أهل الحديث، ورقمت على من ذكره ابن الصلاح وتركت من زدته بغير علامة*)).

(د) الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات: لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال بتحقيق عبدالقيوم عبد رب النبي، وقد رتبه على حروف المعجم يذكر الراوي ويرجم له ويرمز له من خرج له أصحاب الكتب الستة، ثم يذكر من وصفهم بالاختلاط ويذكر من نص أنه روى عنه قبل الاختلاط ومن روى عنه بعد الاختلاط، من أهم ما في هذا الكتاب أنه جمع فقط الرواة الثقات، بلغ عدد من سماهم 70 راويا [منهم اثنان في كنى وامرأة واحدة]

والمحقق زاد ملحقين آخر الكتاب: **الأول** استدرك فيه على المصنف بعض من لم يذكرهم، وبلغ عددهم 38 راويا، والثاني ذكر فيه المختلطين من الضعفاء وبلغ عدده 13 راويا، فيصير مجموع ما ذكره المصنف والمحقق 121 راويا (38+13+70).

~~وفيه كذلك ملحق الثالث ما يتعلق بأحوال الرواة~~

## 01- مدخل

في مقدمة صحيح مسلم قال: ((*وما علمنا أحدا من أئمة السلف ممن يستعمل الأخبار، ويتفقد صحة الأسانيد وسقمها، مثل أيوب السختياني وابن عون، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهم من أهل الحديث، فتشوا عن موضع السماع في الأسانيد، كما ادعاه الذي وصفنا قوله من قبل، وإنما كان تفقد من تفقد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم، إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث، وشهر به، فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقدون ذلك منه كي تنزاح عنهم علة التدليس*)).

## 02- أول من ذكر قواعد التدليس

وأول من ذكر قواعد علم التدليس هو الإمام الحاكم في كتابه "معرفة علوم الحديث" وقسمها إلى ستة أجناس: **القسم الأول**: دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو فوقه أو دونه إلا أنهم لم يخرجوا من الذين يقبل أخبارهم، **الثاني** : قوم يدلسون الحديث يقولون قال فلان فإذا وقع إليهم من ينقر سماعاتهم ويلح ويراجعهم ذكروا فيه سماعاتهم، **الثالث**: قوم دلسوا على أقوام مجهولين لا يدرى من هم أو من أين هم، **الرابع**: قوم دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين فغيروا أساميهم وكناهم لكي لا يعرف، **الخامس**: قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسون عنهم (استعملوا صيغة العنعنة)، **السادس**: قوم رووا عن شيوخ لم يرهم قط ولم يسمعوا منهم وإنما قالوا قال فلان فحمل ذلك عنهم على السماع وليس عندهم عنهم سماع عالي ولا نازل (المرسل الخفي).

فالحاكم هو أول من أشار إلى هذه التقسيمات ثم جاء بعده الخطيب البغدادي في كتابه "الكفاية"، باب الكلام في التدليس وأحكامه: وجعله قسمين: تدليس إسناد وتدليس الشيوخ.

ثم جاء بعده أبو عمر ابن صلاح ثم جاء بعده هذه المؤلفات في كشف رواية المدلسين بدأت في وقت متقدم ومن أول من ذكر صنف في المدلسين **الحسين بن علي الكرابيسي** الذي كان في وقت الإمام أحمد، وتوفي بعده بأربع سنوات [ت245هـ]، وقد ذكره ابن حجر وغيره وينقل منه بعض العلماء في الجرح والتعديل بعض الأقوال في إثبات السماع الرواة أو عدمه وإثبات التدليس.

لكن ذكر الحافظ ابن رجب في شرح العلل كلاما فيه نقدا لكتاب الكرابيسي مفاده أن الإمام أحمد ذمه كثيرا لأنه هو لم يؤلفه من أجل بيان التدليس فقط، ومن أراد الزيادة يراجع كلام ابن رجب في شرحه للعلل ومما ذكر فيه أنه عرض الكتاب على إمام أحمد وذمه بشدة وذكر أن فيه ما يطعن في علماء السنة وأهل الحديث.

ومما قال وقد تسلط في هذا الكتاب طوائف من أهل البدع المعتزلة وغيرهم في طعن على أهل الحديث، وقال وكذلك بعض أهل الحديث ينقل منه دسائس إما انه يخفى عليه أمره أو لا يخفى عليه في الطعن في الأعمش وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة فإنما يذكرون علل أهل الحديث نصيحة للدين وحفظا لسنة النبيﷺ وصيانة لها وتميز لما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم ولا يوجب ذلك عندهم طعنا في غير الأحاديث المعلة بل تقوى بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبرأتها من العلل وسلامتها من الآفات هؤلاء هم العارفون بسنة الرسول الله حقا

وهم النقاد الجهابذة الذين يتقدون انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهرج مما دلس به... الخ

## 03- المصنفات في التدليس والمدلسين

ومما صنف في هذا المجال **كتاب النسائي** أحمد بن شعيب النسائي ذكره السلمي في سؤالاته للدارالقطني " ذكر المدلسين وسردهم" وذكره الحافظ الذهبي في ترجمة الحجاج بن أرطاه، وذكرهم وهم سبعة عشر رجلا وطبع باسم آخر ضمن مجموع: **"تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن النسائي وذكر المدلسين"** ملحق في آخر الكتاب بعنوان: "ذكر المدلسين" بتحقيق الشريف حاتم العوني [وهو جزء صغير في ثلاث ورقات فيه تسمية 18 راويا فقط].

وكتاب للخطيب البغدادي صنف كتابين في معرفة المدلسين: الأول: **"التبيين لأسماء المدلسين"**، والثاني: كتاب **"الموضح لأوهام الجمع والتفريق"**.

ثم كتاب أبي سعيد العلائي [ت761هـ] وصنف كتابا في المراسيل **"جامع التحصيل لأحكام المراسيل"** في هذا الكتاب ذكر فصلا عن أحكام التدليس والمدلسين، وقال: ((*الثامن فيما يتعلق بالتدليس وهو قسمان: تدليس السماع وتدليس الشيوخ وذكر فيما يتعلق بتدليس السماع وتدليس الشيوخ*))، ثم ذكر الرواة الذين وقف عليهم وتكلم العلماء فيهم ووصفوهم بالتدليس.

إذن فهذا الفصل بيَّن فيه العلائي موضوع التدليس وقواعده ثم بين ممن وقف عليهم الذين وصفوا بالتدليس وألحقهم إلى 68 رجلا، وذكر هؤلاء المدلسين ليسوا على طريق واحد، بحيث لابد أن يصرح بالسماع حتى لا يرد حديثه إذا عنعنهم بل هم على طبقات.

ثم ذكر هذه الطبقات وهي: **الأولى**: من لم يوصف بذلك إلا نادرا بحيث لا يعد فيهم، **ثانيها**: من احتمل الأئمة تدليسهم وأخرج لهم في الصحيح لأمور كإمامته أو لقلة تدليسهم أو كونه لا يدلس إلا عن الثقة، **ثالثها**: هذا فيها خلاف منهم قبل فيهم كأصحاب الطبقة الثانية لأسباب كقتادة ومنهم من رد فيهم التدليس إذا لم يصرح بالسماع، **رابعها**: من اتفق عليهم أنهم مدلسين لأن تدليسهم كثير ويدلسون عن المجهول والضعفاء فإذا لم يصرح بالسماع فيرد حديثهم، **خامسها**: من ضعف بأمر آخر غير التدليس فإنه لو روى عن التحديث فإن حديثه غير مقبول لكونه مضعف.

ثم ذيل العراقي على الأسماء التي ذكرها العلائي لبعض أسماء المدلسين، وكذلك ولده ولي الدين العراقي، وللإمام الذهبي **"منظومة في أسماء المدلسين"** وكذا لسبط ابن العجمي كتاب في " التبيين لأسماء المدلسين" ذكر هؤلاء المدلسين ورتبهم على حروف المعجم.

وأخذ هذه المراتب ابن حجر عن العلائي في كتابيه: **"النكت"**، وفي كتاب **"تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس"**، وكتابه هذا مرتب على مراتب التي ذكرها العلائي وزاد عليه 39 نفسا ممن وصف بالتدليس بمجموع 152، ذكر في المرتبة الأولى عدتهم 33 وفي الثانية 33 بقي 86 في الباقي التي يؤثر فيها التدليس.

وفي النكت(17) طرح إشكالا قال: ((*وكذلك استشكل ذلك قبله العلامة ابن دقيق العيد فقال: "لا بد من الثبات على طريقة واحدة، إما القبول مطلقا في كل كتاب أو الرد مطلقا في كل كتاب،*

(17) انظر النكت: 2/636.

*وأما التفرقة بين ما في الصحيح من ذلك وما خرج عنه، فغاية ما يوجه به أحد أمرين:*

*إما أن يدعى أن تلك الأحاديث عرف صاحب الصحيح صحة السماع فيها، قال: وهذا إحالة على جهالة، وإثبات أمر بمجرد الاحتمال، وإما أن يدعى أن الإجماع على صحة ما في الكتابين دليل على وقع السماع في هذه الأحاديث وإلا لكان أهل الإجماع مجمعين على الخطأ وهو ممتنع.*

*قال: "لكن هذا يحتاج إلى إثبات الإجماع الذي يمتنع أن يقع في نفس الأمر خلاف مقتضاه"، قال: وهذا فيه عسر. قال: ويلزم على هذا أن يستدل بما جاء من رواية المدلس خارج الصحيح ولا يقال: هذا على شرط مسلم - مثلا - لأن الإجماع الذي يدعى ليس موجودا في الخارج)).*

**مقارنة بين النكت وبين الطبقات:**

ومما أدرجه في كتاب تعريف أهل التقديس نجد خلافا في بعض الأسماء، والذي يظهر أن بالنسبة لرواة الصحيحين أن ما في النكت أدق ما في أهل التقديس بالنسبة لرواة ما في الصحيحين، وكتاب النكت هو متأخر من حيث التأليف والله أعلم.

**مدخل**: القسم الأول ما يتعلق بعلم الرجال، فما سبق يتعلق بمعرفة حال الراوي سواء في الجرح والتعديل أو ما يتعلق بالتدليس أو الاختلاط وغيرها من المباحث ، القسم الآخر ما يتعلق بشخص الراوي وبذات الراوي: وهي العلوم التي تكشف عن ذات الراوي وعن شخصه و من ناحية التعريف بهذا الشخص أو من ناحية بيان الزمن أو الطبقة التي عاش فيها هذا الشخص وهذه العلوم تنقسم إلى قسمين: الأول ما يتعلق بالتعريف بذات الراوي وشخصه، والثاني ما يتعلق بزمن التاريخي لراوي من حيث طبقته وزمنه الذي يعيش فيه وهذا أيضا أنواع. أما القسم الأول ما يتعلق معرفة شخص الراوي وذات الراوي فهذا أنواع:

## الوحدة الخامسة: معرفة الأسماء والكنى:

### 01- مدخل

ذكره علماء المصطلح واهتموا به؛ وذكره ابن صلاح في كتابه في النوع الخمسين وقسمه إلى عدة أقسام –بعد أن ذكر أن التصنيف على هذا الباب يكون على الكنى ويبين أسماء ذوي الكنى– فذكر **القسم الأول**: الذين سموا بالكنى لكن اسمه هو نفس الكنية وهو على قسمين: **أحدها**: من له كنية أخرى سوى الكنية التي هي اسمه، **والثاني**: من لا كنية له غير الكنية التي هي اسمه، **القسم الثاني**: الذين عرفوا بكناهم ولم يوقف على أسمائهم ولا على حالهم فيها، **والثالث**: الذين لقبوا بالكنى ولهم غير ذلك كنى وأسماء (كأنه لقب) ، **والرابع**: من له كنيتان أو أكثر (عُرف)، **والخامس**: من اختلف في كنيته فذكر له الاختلاف كنيتان أو أكثر واسمه معروف، **والسادس**: من عرفت كنيته واختلف في اسمه، **والسابع**: من اختلف في كنيته واسمه معا ، **والثامن**: من لم يختلف في كنيته واسمه وعرف جميعا واشتهر ، **والتاسع**: من اشتهر بكنيته دون اسمه واسمه مع ذلك معروف عند أهل العلم بالحديث

ثم ذكر نوعا آخر في النوع الواحد والخمسين وهو "معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى"، (وهو ضد النوع التاسع السابق)، وهنا يبوب على الأسماء ثم تذكر الكنى.

ومن أفرد في التصنيف فإنه يذكر الكنية ويحصر جميع الأسماء التي تكنى بهذه الكنية.

### 02- أهمية معرفة الأسماء والكنى

ذكر السخاوي في أهمية معرفة الكنى فقال في شرحه للألفية العراقي: ((*وفائدة ضبطه الأمن من ظن تعدد الراوي الواحد المكنى في موضع والمسمى في آخر، قال ابن الصلاح: ولم يزل أهل العلم بالحديث يعتنون به ويتحفظونه ويطارحونه فيما بينهم وينتقصون من جهله...وربما ينشأ عن إغفاله زيادة في السند أو نقص منه وهو لا يشعر...*)).

### 03- المصنفات في معرفة الأسماء والكنى

ممن صنف في هذا العلم: منهم من صنفها على الأقسام التي ذكرها ابن صلاح ومنهم من جرد الأسماء داخل الكنى، ومن هذه الكتب:

**(أ) الأسامي والكنى**: للإمام أحمد، وهو في جزء صغير برواية ابنه صالح عنه، وهو غير مرتب على ترتيب معين.

**(ب) الكنى**: للإمام البخاري، وهو في المجلد التاسع من كتاب التاريخ وهو مرتب على حروف المعجم

**(ج) الكنى والأسماء**: للإمام مسلم، وهو في مجلدين طبعته الجامعة الإسلامية، وهو مرتب على حروف المعجم

(د) **الكنى والأسماء**: للدولابي، وهو في 20 جزءا، وهو مرتب على حروف المعجم بدأ بالعشرة المبشرين ثم الصحابة ..يذكر على طبقات ويورد للمترجم حديثا أو أثرا وبعض الأقوال في الجرح والتعديل .

وأحسن كتاب فيمن ذكر أقوال الجرح والتعديل الكنى للنسائي

(هـ) **الأسامي والكنى**: لأبي أحمد الحاكم، واختصره الذهبي في "المقتنى في سرد الكنى" .

وهناك من يأخذ فصلا في باب الكنى كالجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والتاريخ الكبير وتهذيب الكمال وغيرها من كتب الجرح والتعديل وتذكر الكنى وغالبا ما يحيلون على الاسم إذا تقدم الاسم إلا إذا كان لم يعرف اسمه أو اختلف في اسمه.

## الوحدة السادسة معرفة الألقاب:

### 01-مدخل

وهو فن مهم جدا معرفة لقب الراوي وذلك ضمان ألا يقع في الاشتباه في الراوي الواحد لراويين.

يقول ابن الصلاح: ((*معرفة الألقاب المحدثين ومن يذكر معهم وفيها كثرة ومن لا يعرفها يوشك أن يضنها أسامي وأن يجعل من ذكر باسمه في موضع وبلقبه في موضع شخصين كما اتفق على كثير ممن ألف*)).

وذكر ابن الصلاح أنها تنقسم إلى: (أ) ما يجوز التعريف به وهو ما لا يكرهه الملقب، و(ب) ما لا يجوز وهو ما يكرهه الملقب، مثال ذلك: عبدالله بن محمد كان يلقب بالضعيف لأنه ضعيف في جسمه، ومعاوية بن عبد الكريم الضال لأنه ضل في طريق إلى مكة، ويزيد بن صهيب الفقير كان يشكو فِقَر ظهره... وهكذا.

فهذا يدخل في الألقاب ويدخل في المتفق والمفترق

يقول السخاوي : ((*ومن المهم معرفة أسبابها فربما كان لبعض منها سبب...، وإلا فكلها لا تخلو عن أسباب، ويستفاد الكثير من ذلك من جزء سمعته للحافظ أبي محمد عبدالغني بن سعيد الأزدي المصري سماه "أسباب الأسماء"* )).

### 02-المصنفات في هذا الفن :

قال السخاوي: ((*وقد صنف في الألقاب جماعة من الأئمة الحفاظ: كأبي بكر أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي، وهو في مجلد مفيد كثير النفع، واختصره أبو الفضل بن طاهر، وكأبي الفضل الفلكي، وأبي الوليد بن الفرضي محدث الأندلس، وأبي الفرج بن الجوزي–وهو أوسعها– وسماه "كشف النقاب"، وجمعها مع التلخيص والزيادات شيخنا في مؤلف بديع سماه "نزهة الألباب"، وزدت عليه زوائد كثيرة ضممتها إليه في تصنيف مستقل*)).

(أ) **معرفة الألقاب**: لابن طاهر المقدسي وهو كتاب مرتب على حروف المعجم.

(ب) **كشف النقاب عن الأسماء والألقاب**: لابن الجوزي وهو في مجلدين.

(ج) **ذات النقاب في الألقاب**: للذهبي.

(د) **نزهة الألباب في الألقاب**: للحافظ ابن حجر وهو في مجلدين، ذكر في مقدمته: ((*فإن من أجل العلوم معرفة فنون الحديث النبوي، والتنقيب عن أسانيده تضعيفا وتصحيحا، وأحوال رواته تعديلا وتجريحا، والمرقاة إلى ذلك تمييز المتفق منهم*

*والمفترق، والمؤتلف منهم والمختلف، ليعرف القوي من الضعيف، والنبيل من السخيف؛ وتنقسم الألقاب إلى أسماء وكنى، وأنساب إلى قبائل وبلدان، ومواطن، وصنائع، وإلى* صفات في الملقب)) ثم ذكر على ما اعتمده في كتابه من الكتب المصنفة.

وكتاب نزهة الألباب من أجمع الكتب مع اختصاره، ذكر كل ما تقدم وزاد عيه بلغ أزيد من 2000 رجل ممن ذكر باللقب.

## الوحدة السابعة معرفة المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها:

**01- تعريفه:**

((هو ما يأتلف – أي تتفق – في الخط صورته، وتختلف في اللفظ صيغته))، أي يتفق مع الراوي راوٍ آخر في الكتابة من حيث الشكل ويختلف اللفظ من حيث النطق.

وذكر أن المؤتلف والمختلف قسمان: (أ) ما ليس له ضابط يرجع إليه لكثرة كل من القسمين: مثل: أُسَيدٍ و أَسِيد، وحِبَّان – بكسر الحاء– وحَبَّان وحَيَّان، فهذا ليس له ضابط يضبطه إلا الحفظ، (ب) ما ينضبط لقله لأحد القسمين أو الأقسام: كما قال السخاوي يراد به التعميم يقال يراد فيهم كذا إلى كذا (هذا ينضبط يحتاج لمعرفة رجل واحد أو يخصص بالصحيحين أو بكتاب الموطأ أو ببعض الكتب)).

مثال: سَلاَّم –بتشديد اللام– وسَلاَم –بلام مخففة –: ((جميع ما يرد عليك من ذلك فهو بتشديد اللام إلا خمسة، وهم: سلام والد عبدالله بن سلاَم الإسرائيلي الصحابي، وسلاَم والد محمد بن سلام البيكندي البخاري شيخ البخاري –لم يذكر فيه الخطيب وابن ماكولاء غير التخفيف، وقال صاحب المطالع: منهم من خفف ومنهم من ثقل، وهو الأكثر، قلت: التخفيف أثبت، وهو الذي ذكره غنجار في تاريخ بخارى، وهو أعلم بأهل بلاده–، وسلاَم بن محمد بن ناهض المقدسي –روى عنه أبو طالب الحافظ والطبراني وسماه الطبراني سلامة–، وسلاَم جد محمد بن عبدالوهاب بن سلام المتكلم الجبائي أبي علي المعتزلي.

وقال المبرد في كامله: " ليس في العرب سلام – مخفف اللام – إلا والد عبدالله بن سلام، وسلام بن أبي الحقيق، قال: وزاد آخرون سلام بن مشكم، خمارا كان في الجاهلية، والمعروف فيه التشديد"، والله أعلم)).

مُسَوَّر ومِسْوَر: أما مسور – بضم الميم وتشديد الواو وفتحها – فهو مُسَوَّر بن يزيد المالكي الكاهلي –له صحبة–، ومُسَوَّر بن عبدالملك اليربوعي –روى عنه معن بن عيسى، ذكره البخاري–، ومن سواهما – فيما نعلم – بكسر الميم وإسكان السين، والله أعلم)).

القسم الثاني: ضبط ما في الصحيحين، أو ما فيهما مع الموطأ من ذلك، على الخصوص.

فمن ذلك: ((*بَشَّار – بالشين المنقوطة – والد بندار محمد بن بشار، وسائر من في الكتابين يَسَار – بالياء المثناة في أوله، والسين المهملة – ذكر ذلك أبو علي الغساني في كتابه، وفيهما جميعا: سَيَّار بن سلامة وسَيَّار بن أبي سيار وردان، ولكن ليسا على هذه الصورة وإن قاربا، والله أعلم*)).

## 02- أقسام المؤتلف والمختلف

وباب المؤتلف والمختلف له صور كثيرة:

**(أ) المؤتلف في صورة حروفه والمختلف في شكله:** مثل: سلام- سلام (فتح المهملة وتخفيف اللام، والثانية بفتح المهملة وتشديد اللام.

**(ب) المؤتلف في صورة حروفه والمختلف في إعجامها:** مثال: بشار- يسار ؛ حيان – حبان؛ سراج بكسر السين وسراح ؛ البزاز –البزار، فهذه تشبه في الخط وتختلف في الإعجام

**(ج) المؤتلف في صورة الخط والمختلف في بعض الحروف:** مثل: زنير – زنين (بفتح النون وسكون الياء وآخره راء –والثاني مثله إلا أن آخره راء)، وهذا كثيرا ما نجده في النسخ الخطية على حسب ما يألفه هو، ولاشك أن هذا الفن له علاقة بين التصحيف والتحريف لأن هذه الأشياء أكثر ما يصحف وأكثر ما يغير.

## 03- أهمية معرفة المؤتلف والمختلف:

أهمية هذا العلم ذكرها ابن الصلاح فقال: ((*هذا فن جليل، من لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره، ولم يعدم مخجلا، وهو منتشر لا ضابط في أكثره يفزع إليه، وإنما يضبط بالحفظ تفصيلا*)).

وقال السخاوي: ((*...اجعل أيها الطالب من عنايتك الاهتمام بمعرفة ما صورته من الأسماء والأنساب والألقاب ونحوها مؤتلف خطا: أي: متفق في الخط، ولكن لفظه مختلف ، فهو فن واسع من فنون الحديث المهمة، الذي يحتاج إليه في دفع معرة التصحيف، ويفتضح العاطل منه، حيث لم يعدم مخجلا، ويكثر عثاره، ومن ثَمَّ قال علي بن المديني: "أشد التصحيف ما يقع في الأسماء"، ووجهه بعضهم –كما تقدم في ضبط الحديث– بأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده*)).

## 04- المصنفات في هذا الفن:

ذكر المحقق لكتاب "المؤتلف والمختلف" للدار قطني حوالي 60 مؤلفا في هذا الفن من أهمها:

**(أ) المؤتلف والمختلف:** للدارقطني، وهو مطبوع في خمس مجلدات وهو ناقص من أوله إذ ابتدأ ببحير، وهذا كتاب ليس لمعرفة المؤتلف والمختلف، بل ذكر أمور تتعلق بالتاريخ والأنساب فهو جامع كل ما يتعلق باللغة والقبائل ما من شأنه أن يدخل في المؤتلف والمختلف وهو مرتب على حروف المعجم، وإذا أشكل عليه في الحرف الأول مثل بيب ثيب فإنه يذكر معه مادتين أو أكثر ونحو نجير – بحير.

**(ب) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب:** لابن ماكولا، اعتنى به عبدالرحمن المعلمي؛ ومما جاء في المقدمة أنه يذكر الأعلام الأقدم فالأقدم من الرواة، وبعد انتهائه من ذكر أسماء الرواة انتقل إلى ذكر من غير الرواة من الشعراء والأمراء الذين سمعوا منهم الرواية، وصحح كل أوهام ظاهرة قد كان فيها سهو، وترك التأويل الضعيف.

**(ج) تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام:** لابن ماكولا أيضا

**(د) تكملة الإكمال:** لابن نقطة .

**(هـ) تكملة إكمال الإكمال:** لابن الصابوني

**(و) المشتبه في أسماء الرجال وأنسابهم:** للذهبي وهو مختصر ما تقدمه من الكتب، وقد ((*ذكر أن العملة في هذا الكتاب على ضبط القلم كما سبق ذكره أي أن تشكيل بالحركات دون الحروف إلا ما يشكل فيشكل*)).

بيد أن "المشتبه" وجه له نقدان أساسيان: **الأول** أنه لم يضبط الأسماء بالقلم والحروف بل بالشكل والحركات فقط، ومن المهم

في هذا الباب أن يضبط بالحروف لا أن يضبط بالحركات لأن الضبط بالحركات لا يؤمن خطؤه لكثرة نسخ الكتاب، أوقد يدخلها وسخ في بعض الحروف منقوطة وهي في الأصل غير منقوطة أو طمس [أو سوء تصوير في عصرنا]؛ بخلاف كثير من الكتب المصنفة في هذا الباب كابن ماكولا قبله وابن حجر بعده فإنها ضُبِطت بالحروف.

**الثاني**: أنه لم يستوعب الأسماء بل كان يضبط جماعة فقط دون غيرهم، ومن المهم في الباب استقصاء الجميع لأن الباقي لا يدخل تحت قاعدة محددة كما سبق؛ فالذهبي يذكر جميع الأسماء التي تضبط على الشكل الفلاني وجميع الأسماء التي تضبط على الشكل الآخر ثم يقول وجماعة غيرهم، وقد يقف القارئ على اسم من الأسماء لم يسمه فلا يعرف أهو في الجماعة الأولى أم في الجماعة الثانية.

في التصنيف في مثل هذا لابد من ذكر جميع الأسماء التي تضبط بهذا الضبط إلا إذا كان الأمر منضبطا ليس له في الصحيحين إلا هذا الفلان بهذا الضبط.

قال السخاوي: ((*وللذهبي مختصر جدا جامع لخصه من عبدالغني وابن ماكولا وابن نقطة وشيخه الفرضي، ولكنه أجحف في الاختصار، بحيث لم يستوعب غالبا أحد القسمين مثلا، بل يذكر من كل منهما جماعة ثم يقول: وغيرهم. فيصير من يقع له راو ممن لم يذكر، في حيرة؛ لأنه لا يدري بأي القسمين يلتحق، ونحو ذلك، واكتفى فيه بضبط القلم، فلا يعتمد لذلك على كثير من نسخه، وصار كتابه لذلك مبائنا لموضوعه لعدم الأمن من التصحيف فيه، وفاته من أصوله أشياء*)).

(ز) **تفصيل المتنبه بتحرير المشتبه**: لابن حجر، من خلال عنوانه يظهر أنه يتكلم على كتاب المشتبه لذهبي وهو في أربع مجلدات، وذكر سبب تأليفه ونقد الكتاب أنه اعتمد الكتاب على ضبط القلم، وإجحافه في الاختصار وفاته الكثير من تراجم الأصل (لابن ماكولا) قال السخاوي: ((*وقد اختصره شيخنا فضبطه بالحروف على الطريقة المرضية، وزاد ما يتعجب من كثرته مع شدة تحريره واختصاره؛ فإنه في مجلد واحد، وميز في كل حرف منه الأسماء عن الأنساب، وهو فيما أخذته عنه وحققت فيه مواضع نافعة، وقد كان شيخه المصنف اجتمع له من الزيادات في هذا النوع جملة كثيرة، بحيث عزم على إفراد تصنيف فيه فما تيسر*،))

(ح) **توضيح المشتبه**: هو أجمع الكتب لابن ناصر الدين وذكر أن ضبط القلم لا يؤمن عليه وأوضح ما أهمله وبين الصواب ما وقع الخطأ في الكتاب، وتركه من حيث ترتيب المشتبه وما كان من كلامه يقول "قلت" أي مما زاده وما كان في الأصل يقول "قال".

---

انتهى وبالله التوفيق



تم إنجاز هذا الملخص يوم 28 ربيع الأنور 1438هـ

الموافق لـ27 يناير 2017م بمدينة المدية